

۱۲۵۸

فهرستبرگه منابع چاپ سنگی - اداره مخطوطات

شماره ثبت:	۱۳۵۸۸
رده بندی دیوبندی:	ب ۴۲۳ ح ۳۴۲، ۲۹۷ مرجع
موضوع:	مردمان، محمد بن حسن، ۱۰۲۳ - ۱۱۰۴ ق.
عنوان قرارداد:	
عنوان:	بداية الهداية في احكام الفقه والشرائع
شرح پدید آور:	
کاتب:	تاریخ کتاب: -
محل نشر:	ناشر: [بی نام] تاریخ نشر: [بی نام]
صفحه شمار:	۶۴ ص. مصور: <input type="checkbox"/> درسی: <input type="checkbox"/> گراور یا افس: <input type="checkbox"/>
زبان:	عربی ابعاد: ۲۶ x ۱۷ نوع خط: نسخ
روش تهیه:	وقتی: <input type="checkbox"/> اهدایی: <input type="checkbox"/> خریداری: <input type="checkbox"/> ارسالی: <input type="checkbox"/>
واقف:	حاج میر محمد شوشتری تاریخ ثبت: ۱۳۰۹ هجری
نادر داشته ها:	ناقص الآخر.
موضوع (ها):	۱. فقه حنفی قرن ۱۱ ق. ۲. احادیث شیعه قرن ۱۱ ق.
موضوع (های) افزوده:	الف. موسوس، محمد علی، مصحح. ب. شوشتری، محمد، واقف. ج. عنوان.
نشر کننده:	تاریخ فهرست نگاری: بهمن ۸۶



اسید زدائی شد

تاریخ ۸، ۸، ۸۷

۱۳۱۸

کتابخانه آستان قدس

۱۲۵۸

۲۹۷/۳۴۲

ب ۴۲۳ ح ۳۴۲

۷۴۱۷۶

اسم کتاب: بداية الهداية - عربی

مصنف: شیخ حر عامی

خطی: نسخ

چاپی: چاپ

سال چاپ یا تحریر: عدد و اوراق: ۶۴

جزء کتب: فقه شماره: ۲۳۹

شماره عمومی: ۷۶۴۸ شماره قبضه: ۱۳۵۸۸

واقف: میر محمد شوشتری تاریخ وقف: ۱۳۰۹

طول: ۲۶ عرض: ۱۷

کتابخانه آستان قدس

بازرسی شد



رقم ١٢٠٩

١٢٠٩

قال لبافير الحكام كل الحكام لا ينفقه

في رسالة شريفة مفيدة للطلبة المسلمة على أهم مسائل الفقهية الامامية المعاصرة



قد انضمت جميع اجزائها في هذه الاطراف في الطبعة الاولى الموهوبة محمد علي الموسوي

في المطبع العالم المعرف في المنشور في بلاد العراق

بازين شد



بداية الهداية  
 حديث وان مختصر ويذكر فيه فضل الزجاء من شياطين  
 عنده وعمل بطن الحرام وانتهى الى طبع على كل من  
 اولى له اثم ان افر موجود (في كل واحد منكم ودينار او فصاله)

كتاب الطهارة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين اما بعد فيقول  
 الفقير الى الله الغني محمد بن الحسن البحر العامل في الناس من جملة من الاخوات  
 المؤمنين الطالبيين للحق اليقين ان اجمع لهم ما اقد على جمعة من منصوص واجبات  
 والمحرمات ولا ادخل معه الا اليسير من المستحبات والمكروهات والمباحات المستفاد  
 من اخبار الائمة الاطهار على وجه الايجاز والاختصار فشرعت في ذلك متقربا به  
 الى الله عز وجل غير مراغب في النفع من سواه حيث رأيت ذلك من الواجبات وعلى  
 ان تركه من المحرمات وتحقق كثرة نفعها وان لم اسبق الى جمعها وسميتها **اية الهداية**  
 وارجو ان يوفقني الله تعالى في هذا العمل والتمسوا به وكونوا شريكين في ثواب من رجع اليها واعتمد في دينه عليها وكونوا  
 مستفيدين من احكام المنصوصة فليرجع الى كتابنا الموسوم بتفصيل مسائل الشيعة الى الفهرست الذي انقضى  
 لهذا الكتاب او الى كتابنا الموسوم **بمداية الامة** والله الذي وفقني **مقدمة** على المكلف الاقرب  
 بوجه الله سبحانه وتعالى وعلله وعمل فقهه من مقتضاه عن النقص في تصانيفه الواردة في الكتب والسنة  
 ولا خلاف بالعادة في معرفة الكبري وبالرجعة وهو في كتابنا الصغير وبجودت العالم

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الطهارة

بداية الهداية

ويطالان الجبر والتفويض وتكليف سلا يطاق وبوجوه الجثة والنازلان ونجاودهم وبينوا  
 محمد صلى الله عليه وآله وسلم وبامامة الائمة الاثني عشر عليهم الصلاة والسلام  
 على نوح الحسن ثم الحسين ثم علي بن الحسين ثم محمد بن علي ثم جعفر بن محمد ثم موسى بن جعفر  
 ثم علي بن موسى الرضا ثم محمد بن علي ثم علي بن محمد ثم الحسن بن علي ثم الحسن بن علي  
 صاحب الزمان عليهم الصلاة والسلام بالمعجزات الظاهرة والنصوص الباهرة المتواترة والآثار  
 بعصمتهم وفرض طاعتهم وبان الثاني عشر لهم الزمان وهو عاقب ولا بد ان يخرج بظهر  
 الحق والعدل وبان الانبياء والائمة افضل من الملكة وبكفر اعدائهم وجميع الاحكام  
 الشرعية الثابتة عنهم عليهم السلام وبوجوب طلب العلم بالواجبات والمحرمات  
 منهم عليهم السلام ومن ينقل عنهم وبوجوب التوقف والاحتياط عند عدمه وان لا يجوز  
 العمل بالراي ولا الظن في نفس الاحكام الشرعية الثابتة عموما او خصوصا ولا الاحتياط  
 ولا بقول غير المعصوم الذي ليس فيه نص عنهم عليهم السلام وبوجوب الصلوة والزكاة  
 والحج والصوم واجهاد مع اذن الامام وامره والا مبرا بالمعروف والنهي عن المنكر بقدر  
 الامكان ويشترط في وجوب الواجبات وتحرير المحرمات البالوغ والعقل ويجب النية  
 في العبادات الواجبة وتشترط في المندوبة ويجب الاخلاص فيها وقصد طاعة الله  
 والتقرب اليه ارضاء او ثواب ودفع العقاب ولا يجوز قصد الرياء والسمعة فتبطل  
 وينبغي قصد كل ما يمكن من العبادات والغرض عليها واخفاء العبادات المندوبة واظهارها  
 الواجبة وبذل الجهد في العلم والعبادة ومحرم العجب بالعمل واحتقار العبادات والذنب العبادات  
 بدون كناية الائمة عليهم السلام لا تقبل ولكن قضاء لها الزكاة والتقية واجبة عند خوف الضرر  
 في كل شئ الا ما استثني **كتاب الطهارة فصل** في المياه لا يجوز الطهارة  
 بالماء النجس وهو ما تغذى بالنجاسة او وقعت فيه وكان داء دون الزكوة وهو الف  
 ومائتا دراهم بالعراق او ما كان كل من طوله وعرضه وعمقه ثلثة اشبار  
 ونصف ويجب اجتناب الاناث ان اذ وقع في اخذها نجاسة او  
 اشتبه فلا يتوضؤ به ولا يغتسل بل يتيمم ولا يجوز استعمال ماء البئر

الفرق بين  
 الاذن في الامر  
 ان الاذن  
 يكون جبر  
 الاستفاد  
 والامر بالهداية

كتاب الطهارة  
 باب في المياه لا يجوز الطهارة



شرح مشيخة طبع في المطبع في سنة ١٢٨٥ هـ

بداية القاصد

طبع

مقدمة الكتاب



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين أما بعد فيقول  
 الفقير إلى الله الغني محمد بن الحسن البحر العاصلي قد انقص مني جماعة من الاخوات  
 المؤمنين الطالبيين للحق اليقين ان اجمع لهم ما اقدار على جمعه من منصوص واجبات  
 والمحرمات ولا ادخل معه الا اليسير من المستحبات والمكروهات والمباحات المستفاد  
 من اخبار الائمة الاطهار على وجه الايجاز والاختصار فشرعت في ذلك متقربا به  
 الى الله عز وجل غير مراغب في النفع من سواه حيث رأيت ذلك من الواجبات وعلى  
 ان تركه من المحرمات وتحقق كثرة نفعها وانى لو اسبق الى جمعها وسميتها به **اية الهداية**  
 وارجو ان يتفهم بها المستند والتوسل والتمسك واكون شريفا في ثواب من يرجع اليها واعتمد في دينه عليها وان لا  
 استقصا لا احكام للنصوص فلا يرجع الى كتابها الموسوم بتفصيل مسائل الشيعة في الفقه المستند الى الفقهاء  
 لهذا الكتاب اذ الى كتابنا الموسوم **بهداية الامة** والله الموفق **مقدمة** على المكلف الاختيار  
 بوجه الله سبحانه وهداية الله وعلله وعلل وقد تمهيد من النقص في صفاته الوارثة في الكتب والسنن  
 ولا تزل بالعدا لغيره في القياس الكبار وبالجملة وهو القليقة الصغرى ويجدد في العالم

بسم الله

كتاب الطهارة

٣

بداية الهداية

ويطالان الجبر والتفويض وتكليف سلا يطان وبوجوه الجنة والنار الان ويخلو دهره وبنو  
 محمد صلى الله عليه وآله وسلم وبامامة الائمة الاثني عشر عليهم الصلاة والسلام  
 على ثم الحسن ثم الحسين ثم علي بن الحسين ثم محمد بن علي ثم جعفر بن محمد ثم موسى بن جعفر  
 ثم علي بن موسى الرضا ثم محمد بن علي ثم علي بن محمد ثم الحسن بن علي ثم الحسين بن الحسن بن علي  
 صاحب الزمان عليهم الصلاة والسلام بالمعجزات الظاهرة والنصوص الباهرة المتواترة والاختصاص  
 بصفتهم وفرض طاعتهم وبان الثاني عشر لهم الزمان وهو عاقب ولا بد ان يخرج بظهر  
 الحق والعدل وبان الانبياء والائمة افضل من الملائكة وبكفر اعدائهم وجميع الاحكام  
 الشرعية الثابتة عنهم عليهم السلام وبوجوب طلب العلم بالواجبات والمحرمات  
 منهم عليهم السلام ومن ينقل عنهم وبوجوب التوقف والاحتياط عند عدمه وان لا يجوز  
 العمل بالرأي ولا الظن في نفس الاحكام الشرعية الثابتة عموما او خصوصا ولا الاجتهاد  
 ولا بقول غير المعصوم الذي ليس فيه نص عنهم عليهم السلام وبوجوب الصلاة والزكاة  
 والحج والصوم والجهاد مع اذن الامام وامره ولا امر بالمعروف والنهي عن المنكر بقدر  
 الامكان ويشترط في وجوب الواجبات وتحرير المحرمات البلوغ والعقل ويجب النية  
 في العبادات الواجبة وتشترط في المندوبة ويجب الاخلاص فيها وقصد طاعة الله  
 والتقرب اليه او رضا او الثواب ودفع العقاب ولا يجوز قصد الريا والسمعة فتبطل  
 وينبغي قصد كل ما يمكن من العبادات والغرض عليها واخفاء العبادات المندوبة واظهارها  
 الواجبة وبذل الجهد في العلم والعبادة ويحرم العجب بالعمل احتقار العبادات والذنب العبادات  
 بدنه ولا يات الائمة عليهم السلام لا تقبل لكونه قضاء لها الزكاة والنفقة واجبة عند خوف الضرر  
 في كل شي الا ما استثني **كتاب الطهارة فصل** في المياه لا يجوز الطهارة  
 بالماء النجس وهو ما تنذر بالنجاسة او وقعت فيه وكان راكدا دون الكثرة هو الف  
 وما شارب طل بالعراق او ما كان كل من طوله وعرضه وعمقه ثلثة اشبار  
 ونصف او يجب اجتناب الاناثين اذا وقع في اخذهما نجاسة واشتبه  
 اشتبه فلا يتوضؤون به ولا يغتسلن بل يتيمم ولا يجوز استعمال ماء البئر

العرف بين

الاذن الام

ان الاذن

كمن خبز

الاستد

والام المندوب

بسم الله



اذا تغير بالنجاسة ولا جاز ويجب الترخ مع التغير ان يزول ويستحب مع عدمه ولا يجوز  
الوضوء ولا الغسل بغير الماء من لبن وغيره ولا بالماء المضاف بما يفسد له الاطلاق ولا يجوز  
اكل المائعات ولا شربها اختيارا اذا وقعت فيها نجاسة وان كثرت ولا استعمال  
سور الكلب والخنزير والكافر الا ما بلغ الكرو ولا استعمال الماء المنسوب **فصل** في  
الوضوء لا ينقضه الا اليقين بمحصل الحدث لا الظن الشك والنواقض البول والغائط  
والريح والمني والجنابة والنوم الغالب على السمع والبصر والحيض والاستحاضة والنفاس يتقن  
الحدث والشك في الطهارة وتيقنهما والشك في الآخر ويجب في الخلوة ستر العورة  
عن الناظر المحرم ويحرم النظر الى عورة المسلم غير المحلل واستقبال القبلة واستدبارها  
ويجب الاستنجاء بازالة النجاسة للصلوة ونحوها الا ما عفى عنه ويان والتوقي من البول  
لذلك ويحرم الاستنجاء بالخبز والقربة الحسينية ويجب الاستنجاء من البول بقدر  
ما على الحشفة من البول او ازيد لا بغيره ولا يتعين في لغائط غير المتعدى بل يخرج الا نجسا  
والمدن والخزق والكرف ونحوها والواجب غسل ظاهر المخرج دون باطنه ويجب الوضوء  
للصلاة ونحوها كالطواف الواجب بالنذر والعهد واليمين وكذا الغسل والتميم ويحرم  
الدخول في الصلاة بغير طهارة ولو للتقية وتبطل مع عدمها عمدًا وسهوًا ويجب عند  
دخول الوقت ويجوز قبله بل يستحب والواجب في الوضوء النية في اوله وغسل الوجه  
واليدين ومسح الرأس وظاهر القدمين الى اصل الساق والا ابتداء باعلى الوجه وبالمقبض  
والمسح ببقية البال كما جاء جديد ومسح الرأس على مقدمة اليد البشرية لا على الحائل اختيارا  
واستيعاب الوجه واليدين دون الرأس وعرض القدمين وتخليل ما يمنع وصول الماء الى الخافق  
لا الشعر لا يجوز غسل الرجلين ولا مسح الخفين ويحرم التثنية الثانية للثنية  
وتجب المولات ويبطل مع جفاف السابق بسبب الترخي قبل الاتمام ويجب الترتيب الا في مسح القدمين  
فيحرم مسحهما معًا ولا إعادة على ما يحصل معه الترتيب ان خالفه عمدًا وسهوًا وذكر قبل الجفاف  
ولا يجوز ان يؤتى في الوضوء غيره اختيارا كذا الغسل والتميم ولا يجوز الغسل كان المسح ولا  
العكس ولا يجوز مسح خط المصحف بغير طهارة ومن ترك عضوًا من به وما بعده ويحرم

الوضوء بالماء النجس يبطل لو فعل ولا يجوز بالماء المغصوب وكذا الغسل **فصل** يستحب  
السؤال عند كل وضوء وكل صلوة ودخول الحمام بميزر ويحرم النظر الى عورة المؤمن دون  
الكافر ويحرم خلق الخيبة ولا ينبغي ترك النورة اكثر من عشر نوبًا ولا ترك العانة اكثر من  
اربعين يوما للرجل وعشرين للمرأة ولا يجوز تتبع ذلات المؤمن ومعايبه وينبغي التظيف  
والنورة والخضاب والاكتحال وخلق الواس للرجل والتشط وتقليم الاظفار والطيب و  
الادمان والاخذ من الشارب ومن اللحية ما زاد عن قبضة **فصل** يجب الغسل على كل  
والمرءة بالجماع في القبل حتى تغيب الحشفة انزل او لا وبانزال المني بقطة او نوما جماع  
او غيره فان اشتبه اعتبر الدفق وفوق البدن وكفى في المريض الشهوة وبوجدانه على  
بدنه وثوبه الذي يفرده به ويجب غسل الجنابة للصلوة ونحوها ولا يجوز مرورا بحجب  
في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه واله ولا لبثه في بقية المساجد ولا وضع  
شيء فيها ولا مس خط المصحف ولا قراءة القرآن الا بربع ويجب فيه النية في اوله وغسل  
الرأس والرقبة ثم البدن والا حوط تقديرا بجانب الايمن وايصال الماء الى جميع ظاهر  
البدن واصل الشعر وتخليل ما يمنع من وصول الماء الى البدن كالتخاف والشعر ويجب  
الترتيب والاعادة مع المخالفة وتجب الاعادة لواحد في اثنا عشر ولو حدثا اصفر  
فان اتمس اتماسة واحدة اجزاء وسقط الترتيب ولا تجب المتابعة في الترتيب و  
من نسي غسل الجنابة او لم يعلم بها حتى صلى او صام فعليه اعادتها ويحرم المسح على  
الجباثر ونحوها مع تعدد الغسل في الوضوء والغسل ويحرم غسل واحد عن كسبا  
المتعددة وعن الوضوء **فصل** في الحيض يجب الغسل به ويعرف من دم العذرة  
بكونه مستنقعا في القطن فتترك الصلاة فان كان مطوقا فهو دم العذرة **فصل** ولا  
غسل عليها الا ان تكون جنبًا ودم الحيض حار اسود له دفع وحرارة ودم الاستحاضة  
اصفر بارد وتعمل المرأة بالتمييز الا ان العادة المستقرة باستواء شهرين فصاعداً اقوى  
منه فان الصفرة والكدر في العادة حيض وغيرها طهر وترجع ذات العادة اليها  
مع استمرار الدم ونجاء العشرة والا العشرة حيض وترجع المبتدأة والمضطربة الى التمييز

في حال الحيض  
منه من غير  
دوام  
في حال الحيض  
الاستنقاء  
بإحدى



مع تجاوز العشرة ومع عدم التمييز ترجع المضطرة الى الروايات والمبتدأة الى عادة نساها  
ومع الاختلاف الى الروايات وهي ستة او سبعة في كل شهر وثلاثة في اول شهر وعشرة  
في اخر وقل الحيض ثلثة واكثره عشرة وقل الطهر عشرة ويجوز كون الثلثة في جملة  
عشرة وان اشتبه بدم القرحة حكم بكونه حيضا اذا اخرج من الجانب الايسر وان  
خرج من الايمن فقرحة لا يوجب الغسل وتستبرئ الحائض اذا انقطع الدم قبل العشرة  
بان تدخل قطنه ثم تخرجها فان لم ترده ما اغتسلت ويجرم وطئ الحائض قبل احدى تطهر  
وكذا النفساء لا استحاضة ويجمع الحيض مع الحمل وما تركها قبل تسع سنين او بعد خمسين  
سنة في غير القرشية والنبطية وستين فيهما فليس بحيض وما يخرج حال الطلق قبل  
الوضع فليس بحيض ولا نفاس ويجرم سقى المرأة دواء اذا ارتفع حيضها مع احتمال  
الحمل ويجرم على الحائض دخول المسجد واللبث في باقى المساجد ووضع شئ فيها  
وقراءة الغزاة ومس خط المصحف والصلاة والصوم والطواف وتقضى الصوم والصلاة  
وتقضى الصلاة ان كانت ظهرت في اول الوقت بقدرها وفي اخره بقدرها وقد  
الطهارة وركعة منها ولا يصح اعتكافها ولا طوافها الا ما استثنى وباقى **فصل** في  
الاستحاضة وقد تيقن بعض احكامها ويجب ان تترك الصلاة ايام حيضها ثم ان ثقب الدم الكرش  
وسال وجب عليها غسل للظهرين وغسل للعشائين جمع بينهما وغسل للصبح وان ثقب  
ولم يسيل فغسل للصبح ووضوء للباقي والا فوضوء ولا يجرم وطئها الا في ايام حيضها وعليها  
ان تحشى وتحفظ واذا اغتسلت صلت ولا يجب غسل آخر حتى ينفذ الدم فتعيد الغسل  
والكرسف ولا يجرم عليها ما يجرم على الحائض **فصل** في النفاس ويجب عليها الغسل اذا  
رأت الدم ثم انقطع او مضت عشرة فاعلمت اكثره ولا حد لقله وترجع الى عادتها او عادة  
نساها في الحيض والنفاس وما زاد عنها وعن العشرة استحاضة وما تراه قبل الولادة  
حال الطلق ليس بنفاس بل تجب معه الصلاة ويجرم عليها ما يجرم على الحائض ويجب  
عليها قضاء الصوم دون الصلاة **فصل** في احكام الاموات تجب توجيه المحضر  
الى القبلة بان يجعل وجهه وباطن قدميه اليها ومدااة المريض مع الخوف بتركها

وخدا منه مع ضرورة اليها ويجب ان يوصى ان كان عليه حق او له والا استحب اذا مات  
الحمل دون أمه او بالعكس وجب خراجه وان ماتا معا حرم ويحرم تعجيل تجهيز الميت مع  
اشتباه الموت **فصل** في تحقيق وتواتر الصلوات اكثر من ثلاثين وغسل الميت واجب غسل بجماء  
السدرة ثم غسله بماء الكافور ثم غسله بماء القراح وسائر عورته ولا ابتداء بالراس في الجانب  
الايمن ثم الايسر فيجب تغسيل من مات في الماء اذا اخرج ويحرم ازالة شئ من شعر الميت  
او ظفره والسقط اذا اقر له اربعة اشهر وجب ان يغسل وان لم له ستة اشهر تخكمه حكم  
غيره من الاموات والمحرم اذا مات فهو كغيره الا انه لا يجوز ان يقرب كافر او طيبا ولا  
يجب تغسيل الشهيدة اذا ماتت في المعركة ولا تكفينه بل يدفن في ثيابه بهيمه ويترك  
القرء الحف والعامة والقلنسوة والمنطقة والسراويل الا ان يكون اصابه دم ولا يجوز  
تغسيل الكافر الناصب ولا يجوز ان يغسل الرجل الا الرجل او زوجته او ذات محرم وكذا  
المرءة ولا يغسل الميت الا اولى الناس به او من يامره ويجب تكفينه في ثلثة اوثاق لفافتين  
وقميص واساس مساجدة بالكافور لا يجوز ان يكفن في حرير محض ولا نجس يجب اخراجه  
قيمة الكفن من اصل المال وكفن المرأة واجب على زوجها ويجب الصلاة على الميت المسلم  
والطفل منه الذي له ستة سنين فصاعدا وهي خمس تكبيرات يشهد الشهادتين  
بعدا لاولى ويصلى على النبي وآله بعد الثانية ويدعو للمؤمنين بعد الثالثة والميت عليه  
الرابعة ويدعو بما تيسر ويجزى في صلاة جنازة المخائب اربع ويدعو عليه بعدها ويجب  
كون راس الميت الى يمين الامام ولا يجب فيها الطهارة ولا القراءة ولا الركوع ولا السجود  
ولا التسليم ولا يجوز ان يؤتم بمن يصلى عليها الا اولى الناس بها او من يامره والنزوح اولى  
من كل واحد ويجب كونها بعد التكفين قبل الدفن ويجب الصلاة على كل ميت مسلم  
او في حكمه ويجب دفنه بعد الصلاة ويجرم دفن الكافر الا الذمية الحامل من مسلمة فاشبهه  
وجب دفن كيش الذكور ويجب وضع من مات في البحر وتعد البر في خائبة ويؤكاد رأسها  
او يتثقله وارساله في الماء ويجرم نبش القبور والجناية على الميت المسلم بجرم وغيره ويجب  
توجيه الميت في قبره الى القبلة بان يجعل على جانبه الايمن ووجهه اليها والرضا











بدون المشرح ولا القيل بدون لا يلا في ركعة من الفريضة ولا يجوز ترك البسمة من  
الفاحة ولا السورة الا براءة فان فعل عمدا وجب اعادة الصلوة الا للتقية ولا يجوز قول  
امين في اخر الحمد ويجب الجهر بالقراءة على الرجل خاصة في الصبح واولي النساء في الخفاء  
في البواقي عمدا البسمة وتجب الاعادة على من ترك الجهر او الاخفات في محلها عمدا لا سهوا  
ونسيانا وجهلا وكذا من ترك القراءة الواجبة او شيئا منها ومن نسيها وذكر قبل الركوع  
وجب ان يقرأ ولا فلا ولا يجوز الا فراط في الجهر والاخفات ويجب الكف عن القراءة  
في المشي لمن اراد ان يتقدم ولا يجوز الرجوع في الصلوة عن قراءة التوحيد والمحمد ان لم  
يجاوز النصف الا الى الجمعة والمنافقين في محلها ولا يجوز العربية في الفريضة ويجب العدل  
عنها لو شاع فيها ناسيا ويجب في الاخيرتين التسبيحات الاربع تخيرا بينها وبين الفاتحة واجبت  
افضل مطلقا ولا يجوز قراءة سورة يفتوت بقراؤها الوقت ولا يجوز ترجمة القراءة ولا اذا كان  
في الصلوة مع الاختيار ولا مع امكان التعلم ويجب موافقة القراءة للقراءة المشهورة  
والمتواترة دون الشواذ واخراج الحروف من مخارجها **فصل** يجب تعليم القرآن  
وتعلمه كفاية ويستحب عينا ويجب التعلم بقدر الواجب عينا ويجب اكرام القرآن وتظيم  
حامله ومحرم اهانتها واهانتهم بغير موجب ويجب الاخلاص في التعليم والتعلم  
والتلاوة ويحرم الرياء ولا يجوز ترك التلاوة قها ونا بحيث يؤدي الى النسيان وينبغي  
كثرة التلاوة على كل حال خصوصا في شهر رمضان ويحرم الغناء بالقرآن ويجب تجنب  
الحن فيه بقدر الامكان ويجب سجود التلاوة في العزائم الاربع على القاري والمستمع وان  
تكرر في مجلس احد دون السامع **فصل** يستحب القنوت وروي يجب ولا ينبغي تركه  
عمدا لغير التقية خصوصا في الجهرية وهو في كل ثانية بعد القراءة قبل الركوع لا الجملة  
وان فات قضاء بعده **فصل** في الركوع وهو واجب في ركعة مرة وفي الايات  
في كل ركعة خمسا ويجب الانحاء الى ان يصل كفاه ركبتيه والذكر فيه وهو سبحانه بي  
العزيز ومجده او سبحانه الله ثلثا او مطلق الذكر والطمانينة بقدره ولا قراءة في ركوع  
ولا سجود ومن ترك الركوع عمدا او سهوا حتى سجد وجب عليه الاعادة وان ذكر قبل السجود

وجب ان ياتي به ولا تبطل ان كان ساهيا ومن شك قائما ركع ام لا وجب ان يركع وتجب الاعادة  
على من ترك ذكر الركوع عمدا لا سهوا ويجب رفع الرأس عنه ولا انصباط والطمانينة فيه  
وعربية الذكر ولا تجزى الترجمة اختيارا **فصل** في السجود وهو واجب في كل ركعة  
مرتين والواجب السجود على الاعضاء السبعة المجهدة والكفين والركبتين واليمنى  
الرجلين ويجب وضع المجهدة على ما يصح السجود عليه ورفع الرأس بين السجودتين الطمانينة  
فيه ومن اصابته جهته مكانا غير مستويا ولا يجوز السجود عليه وجب ان يجزها الى  
موضع اخر وان لم يمكن جازان يرفعها قليلا ثم يضعها ولا يجوز السجود على الحائط كالمائة  
ويجوز مسير السجود بالجهة والاولى ان لا يقتصر عن مقدار درهم ولا يجوز انخفاض السجود  
عن الموقف بازيد من لبنة ولا يجوز علوه كذلك ولا الزيادة على السجودتين في ركعة عمدا  
ولا ترك واحدة منها ومن كان بجهته دمل ونحوه وجب ان يحفر حفرة فيقع السليم على  
الارض والا وجب ان يسجد على احد الجانبين والا فله ذقنه ومن نسي سجدة وجب ان ياتي  
بها ان ذكر قبل الركوع والا فلا بل يقضيها بعدا ومن شك فيه في محله وجب ان ياتي به الا  
بعد اقيامه ويجب الطمانينة فيه بقدر الذكر الواجب وهو سبحان ربى الا على الجهد ولو سبحان الله  
ثلاثا مطلقا الذكر يجب كونه بالعربية ولا يجوز الترجمة اختيارا ويحرم السجود لغير الله ويجب  
سجود التلاوة في الاربع ومن ترك سجدة عمدا او سجودتين من ركعة ولو سهوا وجب عليه  
الاعادة **فصل** في التشهد وهو واجب في الثانية مرة وفي غيرها مرتين والواجب  
الشهادتان والصلوة على محمد وآل محمد والجلوس له والطمانينة بقدره وعربية وترتيبه  
ويجوز التشهد قائما للتقية وللضرورة كمن صلى في ماء او طين ولا يجوز ترجمته مع القدرة  
ومن تركه عمدا بطلت صلاته ومن تركه ناسيا حتى ركع او سجد لم تبطل ووجب قضاءه  
بعدا فان ذكر قبل الركوع وجب الجلوس والتشهد **فصل** في التسليم وهو واجب  
في اخر الصلوة ويجزى احدا الصيغة بين السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين والسلام  
ورحمة الله وبركاته ومن نسيه تمت صلاته ويجب الجلوس فيه الا للضرورة والطمانينة  
بقدره وعربية الامع الجوز وتأخيره عن التشهد **فصل** ينبغي التعقيب والجلوس



بعد الفراغ والواظبة على تسميها الزهراء عليها السلام وهو أربع وتثلاثون تكبيرة وثلاث وثلاثون تحميدة وثلاث وثلاثون تسبيحة ولاكثر من الدعاء والتسبيح والاستغفار والتلاوة والاقراء بالشهادتين وبالأئمة عليهم السلام والصلوة على محمد وآله ولعن اعداء الدين واللاتيان بسجدة في الشكر والتعظيم بينهما والدعاء فيهما ويجرم الاستكبار عن الدعاء وعن طلب الحاجة من الله والرياء فيه وطلب المحرم والقنوط بتأخير الاجابة وسوء الظن بالله وروى انه يجب ان يقال قبل طلوع الشمس وقبل غروبها لا اله الا الله

وحدة لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير عشر مرات وان يقال اعوذ بالله السميع العليم من هزات الشياطين واعوذ بك رب ان يحضرن ان الله هو السميع العليم عشر فان فات قضاءه ويجرم الدعاء على المؤمن بغير حق ويجب ترك الداعي الذنوب والظلم ويجب حمد الله وشكركه عند النعم والصلوة على محمد وآله اذ ذكر الاستغفار من الذنوب **فصل** في قواطع الصلوة الموجبة للاعادة وهي ترك الطهارة لها ولو سهوا والحدث في اثناؤها واستدبار القبلة والبكاء فيها الذكر ميت والضحك مع الفقهة والتسليم عدا فيها والكلام بغير قرآن الدعاء كذلك لا ناسيا وتعد الا نين وما ياتي في الخلل وايقاعها قبل الوقت وترك اجتناب الفحاسة ولا يجوز وضع احد اليدين فيها الاخرى بغير تقية ولا فعل الكثير **فصل** في الجمعة وهي واجبة عين على كل مكلف الا المسافر والعبد والمرء والمرضى ولا والكبير ومن كان على راس الفريختين بشرط الجماعة والخطبتين وحضور سبعة وروى خمسة ويجب على اهل الامصار والقرى وغيرهم ويجب حضور من كان منها دون فريختين وهي ركعتان قبلهما خطبتان ويجب ان يكون بين الجمعيتين ثلثة اميال فصلا ويحرم عن الظهور ويجب استماع الخطبتين ويجرم الكلام مع ويحب تعديها على الصلوة وقيام الخطيب فيهما الا لعذر من منعه الزحام في الجمعة او غيرها عن الركوع والسجود وجب ان ياتي بها بعدة ثم يلتحق بالامام ويجب على العبد والمسافر والمراة اذا حضروها ولا بد من اشغال الخطبة الاولى بحمد الله والصلوة على النبي صلى الله

والوصية بتقوى الله والوعظ وقراءة سورة خفيفة ويزيد في الثانية ذكر الائمة عليهم السلام والدعاء بتجديد الفرج ويجب على من فاته الخطبتان بل على من ادرك منها ركعة بل ركعتان وتجزيه ولا يجوز الا قنوا فيها باساق ولا مجهول العدالة ويجب تعظيم يوم الجمعة ولا يجوز اذان الثالث فيها ولا الصلوة والا امام يخطب **فصل** في العيد وهي واجبة في الفطر والا في جماعة بشرط حضور خمسة فان فات فلا قضاء والواجب ركعتان ولا يجوز الا اذان والا تامة لها وقتها ما بين طلوع الشمس والزوال ولا تجزئ المسافر ولا يد فيها من خمس تكبيرات بعد القراءة قبل الركوع في الاولى واربع في الثانية ثم والقنوت بعد كل تكبيرة والخطبة بعد الصلوة وتقدم بها بنية **فصل** في صلوة الايات يجب للكسوف والخسوف والزلزلة والريح المظلمة وسائر الاحوال السماوية ووقتها من الابتداء الى الانقضاء وان اتفق في وقت فريضة تخير مع السبعة وهي ركعتان في كل ركعة خمس ركعات وخمس قرات وسجدتان ويجب تعداد الحمد ان اكمل السورة ولا يجوز ان يقص ويحب قضاءها ان تركها مع العلم واحتراق القرص كل **فصل** في الخلل يجب الاعادة على من شك في عدد الاوليدين والمغرب او نقص ركعة او استدبر او لم يد رصلا ام لا مع بقاء الوقت او ترك ركعة او سجدتين من ركعة التحريم والقيام ومن تكلم ناسيا او مع طم الفراع وجب عليه سجدتا السهو ويجب العمل ما ظن عند الشك في عدد الركعات والا وجب البناء في الواجب على الاكثر واتمام ما ظن انه نقص ولا يجب الاعادة بعد الاحتياط ولو يتيقن النقص فمن شك بين الشكيتين والثلاث بعد اكمال السجدتين وجب ان ينسحب على الثلاث ويتركها قائما بعد التسليم ومن شك بين الثلاث والاربع فعلى الاربع ويصل ركعة قائما او ركعتين جالسا بعده ومن بين الشكيتين والاربع بنى على الاربع ويصل ركعتين قائما وكذا بين الشكيتين الثلاث والاربع يصل ركعتين قائما او ركعتين جالسا ويسجد للسهو في كل زيادة ونقص غير مبطلين والشك بين الاربع والخمس وبين الاربع ويجب الحمد عين في صلوة الاحتياط ويجب الاعادة على من راد ركعة فصاعدا ولو سهوا الا ان يجلس عقيب الرابعة بقدر التردد او يشك جلس ام لا ويقول في السجدة في السهو **سبح الله وبالله وحسب الله على محمد وآل محمد**



أو يسر الله وبالله التمسك عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ويجب الحفظ من السهو بقدر الإمكان ولا سهو في سهو ولا على من كثر سهوه ولا على الإمام مع حفظ المأموم وبالعكس ولا على من شك بعد الفراغ ومن شك في فعل وهو في محل وجب أن يأن به

**فصل** في قضاء الصلاة يجب قضاء الواجب إذا فات عمدا أو سهوا ولو بنوم أو فقد طهارة لا بصغر وجنون أو كراهة أو جنون أو فساد ويجب للترتيب كما فات ولا يجب على المتخلف عليه قضاء ما فاتة إلا ما فات في وقته بقدره أو في آخره أو بقدر الطهارة وركعة ويجب قضاء ما فات سفر أو قصر أو لو في المحضر وما فات حضرا أو لو في السفر لا يجوز قضاء الفريضة على الراحلة ومن فات فريضة من الخمس واستبعت وجب أن يصلي ركعتين وثلاثا وأربعاً ومن فاتة صلوات لا يعلم عددها وجب أن يقضى حتى يغلب على ظنه الوفاء

**فصل** في الجماعة وهي مستحبة وكذا وتجب في الجمعة والعيدين ولا يجوز الاقتداء بالخالف لأهل الحق ولا بالمجهول أي لا بمجهول العدد ولا بالفاسق ولا بالكاذب ولا ولد الزنا ولا غير البالغ ولا غير العاقل ولو اقتدى مسافر بحاضر أو بالعكس يجب أن يراعى كل منهما عداً وصلاته ولا يجوز تقدم النساء على الرجال ولا الجماعة في النافلة إلا الاستسقاء والعيد والمناسبة والعادة ونحوها ومن صلى خلف مخالف للثنية وجب أن يقرأ في نفسه ولا يجب الجهر ويسقط ما تقدم من القراءة وإتيان المأموم بجميع واجبات الصلاة إلا القراءة ولا يجوز قراءة المأموم خلف الإمام العادل في الجهرية إذا سمع من يجب الانصات وإذا ظهر كون الإمام على غير الطهارة وجب عليه إعادة الصلاة ولو كان قد أظهر عدم نيته واستدبارة للقبلة وكذا لا يغيث لو ظهر فسقه أو كفره ومن سبقه الإمام وجب أن يجعل ما أدركه أول صلوته ويتشهد في ثانيته ويترجم ويتبع متابعه الإمام ويؤد الركعة بأدراكها ولا يجوز الاقتداء مع الحائل غير الساطين إلا للسراة ولا مع التباعد ولا مع علو الإمام بما يعتد به كالدخان **فصل** في القصر ويجب بالخوف وسفراً وحضراً ويسقط ما تقدم من الواجبات خاصة بالسفر مع الخوف والامن بشرط قصد ثمانية ذوات أو أربعة ذهاباً وأربعة عوداً فصلاً بالانخفاض الجدران والأذان وانتفاء المعصية به

واللهو بالصيد وكثرة السفر وإقامة عشرة منوية أو شهر مطلقاً أو منزل ملك قد استوطنه سنة أشهر فيجب الرباعية في غير الأماكن الأربعة والمعتبر وقت الأذان ليس التسيحات الأربع بعد كل مقصورة ثلاثين مرة **كتاب الزكاة** وهي واجبة ويكفر من أنكر وجوبها ويجب أدائها ويجوز منعها ومنع كل حق مالي وسري وجوب قبل المعرفة وصلته الزحم والإحسان إلى الإخوان من غير الزكاة وحمل على الاستحباب على دفع ضرر دة المؤمن **فصل** في الزكاة في التسعة لا غير الذهب والفضة والأبل البقر والغنم والحظية والشعير والتمر والزبيب بشرط البلوغ والعقل والحرية والملك والتكفل من التصرف وتسحب في باقي الغلات الأربعة وفي مال التجارة وفي الخيل الأناث السائمة عن كل عتيق ديناران وعن كل برزون دينار بشرط الحول **فصل** يشترط في الأنعام الأضحية فيجب فيه لا فيما دونه فلا تجب فيما دون خمس من الأبل فإذا تمت ففيها شاة في عشر شاتان في خمس عشرة ثلاث في عشرين أربع في خمس وعشرين خمس في ستة وعشرين بنت مخاض وهي التي دخلت في الثانية في سنة وثلاثين بنت لبون وهي التي دخلت في الثالثة في سنة وأربعين حقة وهي التي دخلت في الرابعة في سنة وستين جدة وهي التي دخلت في الخامسة في سنة وسبعين بنت لبون في سنة وتسعين حقتان فإذا بلغت مائة وأحدى وعشرين ففي كل أربعين بنت لبون في كل خمسين حقة وتجب في الأبل العرابي والنجاني ولا تجب في البقر حتى تبلغ ثلاثين فيجب فيها تبني أو تبعية وهو الذي دخل في الثانية فإذا بلغت أربعين وجب فيها مسنة وهي التي دخلت في الثالثة وهكذا ولا تجب في الغنم حتى تبلغ أربعين فيجب فيها شاة في مائة واحد وعشرين شاتان في مائتين وواحدة ثلاث في ثلاث مائة وواحدة أربع في أربع مائة فصاعداً في كل مائة شاة ويشترط في الوجوب الحول ويكفي أن يهمل الثاني عشر وجوب النصاب طول الحول والسوم وإن لا تكون عوامل وتجب في ملك المالك الواحدة إن تفرق المال لا العكس بل يشترط بلوغ كل نصيب نصاباً ولو بيع النصاب بعد الحول قبلها وجبت على المشتري ويرجع به على البائع إلا أن يؤدّيها ويجب على المصدق قبول قول المالك



وتخير في تعيينها بالرق بالمواشي وحفظها وايضا لها الى المستحق او اكملها من وجب زكاة  
 الانعام في كل سنة وان بقي المال بعينه **فصل** يشترط في النقدين النصاب فلا  
 يجب فيما دونه والحول وكونهما دائرا ودرهما مضمنا وبين وجود النصاب طول الحول  
 والمالك والتمكن من التصرف ويكفي في الحول ان يهل الثاني عشر فاذا بلغ الذهب عشرين  
 مثقالا وجب فيه الزكاة نصف مثقال فكلما زاد اربعة وجب فيها عشر مثقال واذا بلغت  
 الفضة مائتي درهم وجب فيها خمسة دراهم فكلما زادت اربعين درهما وجب فيها  
 درهم ويجب من زكاة النقدين في كل سنة وان بقي المال بعينه وان كان على مالكة دين بقية  
 او اكثر او كان المال قرضا ومن ترك لاهله نفقة بقدر النصاب فصاعدا وجبت عليه  
 زكاته مع حضوره الا مع غيبته **فصل** يجب زكاة الغلات الاربع ولا يشترط الحول ولا  
 يجب كل سنة ويشترط النصاب وهو خمسة اوسق كل وسق ستون صاعا ويجب الغيب  
 مع الخرص وبلوغ النصاب ويشترط بلوغ كل غلة نصابا فلا تضم الى غيرها والزكاة الواجبة  
 فيها هي العشران سقيا او بعلا ونصف العشران سقي بالنضح والدم الى وجب فيها  
 ايضا الخمس ان فصلت عن مؤنة السنة وما سقى تارة سقيا وتارة بالده والى غلب الغالب  
 فان تساوا يوجب في نصفه العشر في نصفه نصف العشر يجب الزكاة في حصص العامل  
 في المزارعة والمساقات مع الشرايط وكذا حصص المالك ولا تضم احدهما الى الاخرى  
 وتسقط زكاة حصص السلطان من الغلات فلا تجب عليه غيره وتجزي القيمة في الغلة والانعام و  
 النقدين ويكفي الخرص في الغلة ويشترط ان يملك بالزراعة او حال الفوق **فصل**  
 يجب اداء الزكاة الى المستحقين وهم الفقراء والمساكين والعاملون والغارمون  
 وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل ويسقط المو لقة الان ولا يجب  
 الاستيعاب وتقبل دعوى الاستحقاق مع عدم ظهور الكذب ومن دفعها الى غير المستحق  
 وجب عليه اخراجها مرة اخرى الا ان يكون اجتهد في الطلب ومن تركها وجب عليه  
 قضاءها وان لم يعلم بوجودها اذا استبرأ الخالف لم يجب عليه قضاء عبادتها الزكاة  
 ان كان دفعها الى غير المستحق ويشترط الاقرار بالشهادتين وبالايمنة عليهم السلام

١٥١٨

في غير الاطفال والرقاب ولا يجوز اعطاء المستضعف الا في الضرورة وعدم امكان  
 الارسال ويجوز الانتظار ويجوز اعطاء اطفال المؤمنين منها وشراء ما يحتاجون اليه  
 بها ولا يجوز دفع الزكاة الى مخالف من مجسم او مجبر او واقفي او ناصب وخوفا من  
 في الفقير والمساكين ان لا يملك مؤنة السنة له ولعيله فعلا او قوة كذبي المحروقة وكذا  
 ملكه الخادم او دابة او دار بقدر الحاجة ولا يجوز دفع الزكاة الى من يجب نفقته على  
 المالك وهم ابواه واولاده ورفقائه ومساكينه الا لاداء الدين او التوسعة و  
 لغوهم الا لا يجب عليه ويجوز اعطاء بقية الاقارب ان كانوا مؤمنين والا فلا ولا  
 يجوز اعطاءها لشارب خمر ولا تشترط العدالة لكن يبطى الفاجر بقدر كفاية ويجوز شراء  
 الاب المساكين من الزكاة وعقده ولا يجوز دفعها الى الجائر اختيارا ومن كان عليه زكاة  
 يجب ان يؤد بها على الفور فان حضره الموت وجب ان يوصي بها ويجب اخراجها من  
 اصل المال وصى بها ام لا ويجزم الزكاة الواجبة خاصة على بنى هاشم الا مع ضررهم  
 او كون الدافع منهم او كون اتسابهم بالام دون الاب ويجب نقلها مع عدم المستحق  
 فان نقلها مع وجوده تلفت وجب ضمانها والا فلا ويجوز شراء المساكين من الزكاة وعقده  
 مع عدم المستحق فان كان المملوك تحت الشدة جاز مع وجوده فان مات ولا وارث له  
 ورثته المستحقون ويجوز قضاء دين المؤمن منها حيا وميتا وتكفين الميت منها ويجب  
 بيت عند دفع الزكاة ووقت الوجوب في الغلات اذا صفت وفي غيرها بعد الحول وهو  
 ان يهل ثاني عشر **فصل** تجب الفطرة على كل مكلف مالك لمؤنة سنة ويجب ان  
 يخرجها عن نفسه وعن كل من يعوله من صغير وكبير وعنى وتقيير وحز ومملوك وذكر  
 وانثى ومسلم وكافر وضيعف عن كل واحد صاعا من اى الاقوات اخرج وهو تسعة  
 ارطال بالعراق يكون الفا ومائة وسبعين درهما وتخرج من غالب القوت تجزى  
 القيمة وتجب على من ولد له او اسلم قبل الهلال لا بعده ووقت الوجوب اذا اهل  
 هلال شوال قبل صلوة العشاء ولا يجوز انة اخير فان فعل لم تسقط ويجب الغزل مع  
 عدم المستحق وهم الفقراء والمساكين وسائر المستحقين من اهل الولاية ولا يجوز دفعها



الى المستضعف الا عند الضرورة ولا الى الناصب ولا ينبغي اعطاء المستحق اقل من صاع  
وتجب فطرة المساكين المشركين اذا كل للشريك راس لا اقل **فصل** استحباب الصدقة  
خصوصا في الاوقات الشريفة ولا يجوز التصديق على الكافر والناصب الا عند الضرورة  
ولا يجوز الرجوع في الصدقة ومجهر السؤال من غير حاجة ويجب عند الضرورة ويحرم  
المن بالصدقة والرياء بها واللوم على الاعطاء والتصديق بالمال الحرام مع العلم  
لصاحبه ويجب التصديق على المؤمن عند ضرورته ويحرم منعه ويجب بالندوة  
العهد واليمين ولا يجوز التصديق من مال المسلم بغير اذنه **كتاب الخمس**  
يجب الخمس في غنائم ادا الحرب وفي مال الحربي والناصب والمعادن كلها من  
الذهب والفضة والصفير والحديد والرصاص والملاحة والكبريت والنفط وغيرها  
ويشترط بلوغ المعدن عشرين دينارا فصاعدا وكذا الكنز في الفوضى يشترط بلوغه  
دينارا فصاعدا من اللؤلؤ والياقوت والزبرجد والعنبر وغير ذلك وفيما يفضل عن  
مؤنة السنفلة ولعياله من ارباح التجارات والصناعات والزراعات وغيرها وفي  
ارض الدمي اذا اشتراها من مسلم وفي الحلال اذا اختلط بالحرام ولم يتميز ولم يعرف  
قدره ولا صاحبه ويقسم نصفه للامام ونصفه للفقهي والمساكين وابن السبيل من  
ينسب الى هاشم يابيه بشرط الحاجة ويقسم عليهم بقدر كفايتهم لسنة فان لم  
يكفهم وجب اكمال كفايتهم من مال الامام ويجب دفع حصته عليه السلام ايضا اليهم  
مع حاجتهم ويجب الخمس مرة واحدة لكل عام **كتاب الصوم** وهو واجب  
على كل بالغ عاقل في شهر رمضان سوى الحايض والنفساء ونحوهما ومسحول تركه كافر  
ويجب نيته ليلا من تركها واجب ان يجدها قبل الزوال اذا لم يفطر ولا يجوز الاقطار  
في قضاء شهر رمضان بعد الزوال ويجوز قبله الا مع ضيق الوقت **فصل** في مساك  
الصائم عن الاكل والشرب والكذب على الله ورسوله والائمة عليهم السلام وعن  
الارتعاس وعن الجماع في قبل المرأة وعن الانزال بالملاعبة والاستمناء ونحوهما  
وعن الحقنة بالمائع ومن افطر في شهر رمضان عاملا عالما وجب عليه القضاء

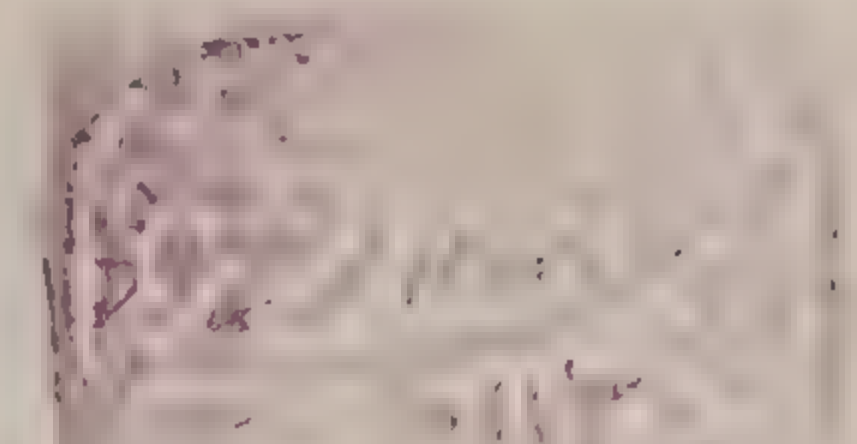
والكفارة عتق رقبة او صوم شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا فان  
يجوز تصديق بما يطيق وان كان ناسيا او جاهلا فلا كفارة عليه ويجب بالا فطار على  
الحلل كفارة واحدة وبالا فطار على المحرم كفارة الجمع ويجب تعدد الكفارة بتعدد  
الجماع في يوم واحد لا بتعدد الاكل والشرب ومن اكره من جهة على الجماع فاداني شهاده  
في رمضان بطل صومه ويجب عليه كفارتان والتعذر فان طأعته وجب على كل منهما  
الكفارة والتعذر ومن اجنب ليلا ثم نام ناولا بغسل ثم انتبه ولم يغسل ثم نام حتى أصبح وجب  
عليه القضاء فان انتبه ونام بالثايب عليه القضاء والكفارة ويحرم تعدد القضاء  
في شهر رمضان حتى يجمع مع وجوب صومه فان فعل وجب القضاء والكفارة ومن نسي  
غسل الجنابة حتى يخرج شهر رمضان او نسي منه اياما وجب عليه قضاء الصلوات  
والصوم ومن اجمع جنبا لم يجز له الصوم قضاء عن شهر رمضان ويجوز نسيه با وجب  
اغتمسال الحايض اذا طهرت قبل الصبح فان تركته وجب عليها القضاء ويحطل الصوم  
ويجب القضاء والكفارة بتعدا يصل الماء الى الخلق او الغبار الغليظ والقضاء بوضوء  
الماء اليه للبعث او وضوء النافلة ويتعدا القي ومن انزل بملاعبة واستمناء وجب  
عليه القضاء والكفارة **فصل** يجب امساك الصائم عن المفطرات من طلوع الفجر  
الثاني وانما يجب بعد تحققه واذا انقضت المعتاد للاذان بعده ويحرم الجماع اذا لم يكن  
الطلوع مقلدا راي قاعه والغسل ومن تناول من غير مراعاة للفجر فاتفق بعده ويجب عليه  
الانمام والقضاء وكذا من صدق بخبر ببقاء الليل فاكل ثم ظهر كذب اوطن كذا في الخبر  
الطلوع الصبح فاكل ثم ظهر صدقه وكذا من افطر للظلمة الموهمة دخول الليل ثم ظهر  
خلافه الا ان يغلب ظنه ولا يجوز الا فطار قبل ذهاب الحرة الشرقية ويجب بقائه  
ولا يجوز تأخيرها الى السحر ويجب القضاء والكفارة بتناول المفطر في شهر رمضان وقضائه  
بعدا الزوال والنذر المعين ويجوز الا فطار للبقية والنحو من القتل ويجب القضاء  
ومن سئل اصادف انت لم يجز له الكذب **فصل** يجب الا فطار على المسافر في شهر رمضان  
مع الشرائط فان قوى على الصوم ويجب قضاءه عليه وان صام الا ان يكون جاهلا او مجرما







جاءه او مستحقا كافر مؤتمدا ويشترط في الوجوب الاستطاعة بحصول الزاد والراحلة  
ان احتاج اليها زيادة على مقدار دينه وماله منه وتخليه السرب القدرة  
على مسير وما يتوقف عليه ويجب شراء ما يحتاج اليه ولا بد من كفاية عيال حتى  
يرجع اليهم ويجب الحج على من يدل له زاد وراحلة ولو سارا وان استثنى في قبول  
ويجب على من اطاق الشئ بغير مشقة زائدة والمساولة المستطاع اذا اعتق وجب  
عليه الحج الا ان يدرك احدا للموفقين متقافجزية ولا يجب اعادته حج المخالف اذا استصر  
ويجب استئابة المومنين في الحج اذا لم يمكن بنفسه لمريض او كبيرا وعدا ويجب اخراج  
حجة الاسلام من الاصل والمنذورة من الثلث ومن اوصى بحج او عتق وصداقة  
وجب له الحج ومن نذر الحج ما شيا او خافيا وجب عليه وكذا يجب بالعهد  
واليمين ومن نذر الحج ما شيا جاز ان يركب بعد الرمي واذا لم يركب وجب عليه  
القيام فيه ويجب الا خلاص في نية الحج ويجرم الرياء فيه ولا يجوز المشورة بترك الحج  
ولا التعويق عنه ولا استخارة فيه ويجب كونه التفتة حلالا ويشترط في المرأة الا من  
على نفسها ولوم غير محرر واذن الزوج في الذاب لا الزاج ولا يجوز لها ان تنذر  
بغير اذنه ولا في العدة الرجعية فيحمل يجب الاستئابة في الحج الواجب اوصى به او كان  
البلاء فان قصرت التركة ضمن حيث تبلغ ولو من الميقات ومن ذات في الطريق وجب ان  
يقض عنه من حيث مات ومن اوصى ان حج عنه وفهم منه التكرار وجب ان حج عنه  
بالتدبير الثلث ويشترط في النائب ان لا يكون عليه حج واجب ومن اودع مالا وعليه حج  
واجب فمات وجب على من عنده المال ان حج منه ويؤد الباقي على الورثة ومن مات  
بعد الاحرام ودخل الحرم جزاء عنه والا وجب القضاء ولا يجوز النيابة عن الحاضر  
بمكة في الطواف الا ما استثنى ويجوز عن الغائب ولو بعشرة اميال ولا يجوز اخذ النائب  
جهازا في عام واحد ولا يجوز الحج عن الناصب الا ان يكون ابا ولا ان حج به ويجب  
ان يوصى من خاف الموت بالحج الواجب **فصل** انواع الحج ثلثة تنوع وقران وافراد ويجب  
السمع عينا على من لم يكن اهلا لحاضر المسجد الحرام ويجب القران والا افراد على اهل مكة



ومن كان بينه وبينها دون ثمانية واربعين ميلا من كل جانب فلا تجزئ التمتع  
وكذا من جاور مكة سنتين ثم استطاع ويجب تقديرو عمرة التمتع على الحج وتأخيرها عن القران  
والافراد ويجب كون الاحرام بعمره التمتع ومطلق الحج في اشهر الحج وهي شوال وذو القعدة  
وذو الحجة بحيث يدل الحج الواجب في وقته ويجب الهدى على التمتع خاصة ولا يجوز  
تقديم طواف حج التمتع وسعيه على الوقوف الا للمضطرب بخلاف القارن والمفرد ولا يجوز  
القران بين الحج والعمرة ولا ادخال احدهما على الاخر ويجب العدول عن عمرة التمتع الى حج  
الافراد مع الضرورة كضييق الوقت وحصول الحيص فلا يجب الهدى مع العدول ويجب  
الاثيان بعمره التمتع وحجه في عام واحد ولا يجوز الخروج من مكة بعد العمرة حتى يحرم  
بالحج التمتع مع خوف الفوت فان فعل ورجع بعد شهر وجب عليه عمرة اخرى ويقنع بها  
والواجب في عمرة التمتع الاحرام والطواف وركعتاه والسعي والتقصير ويزيد في عمرة  
الافراد طواف النساء والواجب في الحج الاحرام ووقوف عرفة ووقوف المشعر والرسم  
والذبح والمعلق والتقصير والطواف وركعتاه والسعي وطواف النساء وركعتاه والرمي  
والبسيت الا ان وجوب الذبح مخصوص بالتمتع **فصل** لا يجوز الاحرام قبل الميقات الا للثلاث  
او متعمدا في اخر حجب لمن خاف الفوت والمواقف التي لا يجوز الا منها لاهل العراف  
العقيق وهو من السبل الى العرق واهل المدينة والحليفة وهو مسجد الشجرة وعند  
الضرورة الجحفة واهل الشام والمغرب الجحفة واهل اليمن يلزم ولاه الطائف  
قرن المنازل ومن كان منزله دونهما فيمقاته منزله ولا يجوز تجاوز الميقات بغير احرام  
فمن فعل ودخل الحرم ولو ناسيا او جاهلا وجب عليه الرجوع فان تعذر فزاد في  
الحل فان تعذر فمن مكانه وكل من مزعميقات وجب عليه ان يحرم منه وان تعذر  
فمن حيث يمكن ولو من الحرم ويجب خروج المقيم بمكة الى احلامواقف اذا وجب  
عليه عمرة التمتع فان تعذر فالى الحل ويجب الاحرام بحج التمتع **فصل** يحرم  
السفر في غير الطاعات والمباحات ويجب بوجوب غايه كالحج والجهاد وطلب العلم  
والكسب له نعم الضرورة ولا يجوز العمل في السفر ولا غيره بعلم الحجوم ويجرم تعلمه



الإنما يهتدى به في برا ومجر ويجب الاحتراز من المخاوف والاحتراز باستصحاب الرفقاء ونحوه والدفاع عن النفس وعن المؤمن مع الحاجة ولو بقتل النفس ونحوه ودفع ضرر المؤمن بقدر الامكان ويجوز الاحتراز في النفقة الا في الحج والعمرة ولا يجوز جوع احوال المرأة الحائض وسرقة ما تحت ظهره وتقضي مناسكها ويجب حمل ما يحتاج اليه ويتوقف عليه السفر الواجب **فصل** يجب اتخاذ الدواب بقدر دفع ضرر دابة واداء الواجبات يجب الاتفاق عليها على من ملكها او يملكها او ذبحها ان كانت مأكولة اللحم ولا يجوز ان يكلفها مالا يطيق ولا لغناها ولا ضررها مع عدم الحاجة ولا يجوز ركوب دابة عليها لجلل لصوت ولا الغناء للراكب ولا غيره **فصل** تجب عشرة الناس في السفر الحضرة حتى العامة باداء الامانة واقامة الشهادة والصدق وكف الاذى غير المستحق والقيام بحقوق المؤمن والتقية مع الخوف ويجوز عداوة المؤمن واذا كاله وغيبته ونعشه وترك معونة عنه ضرر دابة ولا يجوز مصاحبة الفاسق والنجيل والاحمق وقاطع الرحم ونحوه بغير ضرورة او تقية وتحرم مجالسة اهل البدع وصحبتهم ويجب الكفار عليهم بقدر الامكان ويجب رد السلام ويستحب الابتداء به ويجوز التسليم على الفقير بخلاف السلام على الغني بل تجب المساوات او ترجيح الفقير ويجب الجهر بالرد بحيث يسمع المخاطب واذا سلم احد من الجماعة اجزا عنهم واذا ردت واحد منهم اجزا عنهم ويجوز التسليم على الكفار وادباب الملاهي ونحوهم الا الضرر لانه لا يجوز دخول بيت الغير بغير اذن ويجب اكرام المؤمن وتنظيمه وتحرم اهانتة وتحقيره ومن ايقن احدا على حديث لم يجز ان يجلس به الا باذنه او ثقة او ذكره بغيره او شهادة ويجب كف الاذى عن المسلمين خصوصا الجيران ويجب رتجواب المكتوبة ولا يجوز احراق القراطيس بالنار اذا كان فيها قرآن واسم الله تعالى الا في الضرر لانه والخوف ويجب الصدق في الكلام ويجوز الكذب فيه الا لضرر ضروري ويجب حفظ اللسان عما لا يحل من الكلام من الغيبة والنميمة ونحوها ويجوز تجب المؤمن وعدم الاذن له والحسد والخيانة ويجوز الكذب في الجدل والهمز والصغير والكبير الا ما استثني ويجوز الصدق في الفساد ولا يجوز ان يقال للمؤمن زعمت ولا ذكر الكنية

واللقب المأثور يكرههما صاحبهما ويجوز كون الانسان ذا وجهين ولسانين الا لضرورة ويجوز هجر المؤمن بغير موجب وان يقال لاف وان يستخف به وعقوق الوالدين وقطعية الرحم واحصاء عثرات المؤمن ليعيبها والغيبة الا للفاسق والامور الظاهرة كالجدة والنجاسة وصاحب البدع وتاديب الجماعة وتجب كفارة الغيبة باستحلال صاحبها او الاستغفار له ويجب رد غيبة المؤمن ويجوز سماعها بدون الرد ولا يجوز اذاعة سر المؤمن ولا سر اية شئ عليه يعاب به ولا سب ولا الطعن عليه ولا اضرار السوء له ولا لعنه بغير حق ولا سوء الظن ولا المعونة على اذاه ولو بشرط كلمة ولا المحاكاة **فصل** يجب الاحرام للحج والعمرة وينبغي الفسل له والتنظيف وتوقير شعر الراس وتجنب نية الاحرام ثم التلبية او الاستعداد والتقليد ولا تحرم محرمات الاحرام الا بعد الاتيان باحد الثلثة ويجب ان ينوي ما يجب عليه من حج او عمرة وقصد القربة ولا يجب التلفظ ويجب لبس ثوبي الاحرام ويجوز الزيادة والابدال ولا يجوز الاحرام في الحرير المحض ولا مالا يفتح الصلوة فيه ويجب الاحرام على الحائض والنفساء كغيرهما لكن بغير صلوة وعلى المستحاضة كالظاهرة فلا يجوز دخول مكة بغير الاحرام الا للبرص ومن خرج ثم دخل قبل شهر من احرامه او نحو الخطاب **فصل** يحرم على المحرم الصيد والفرج والبيض مباشرة ودلالة واشارة واعلاق الا صيد المحرم لا يحل له ان ياكل من صيده البروان صادة محل ويجوز صيد المحرم على المحل والمحل في الحرم والحرم وكذا صيد المحل اذا ذبح في الحرم ويجوز على المحرم قتل الجراد واكله واذا ذبح المحرم صيدا في مية حرام على المحل المحرم ويحرم عليه الجماع والتكليم والاستمتاع بما دونه حتى النظر بشهوة والاستمتاع والتزويج والعقد والشهادة عليه وان يزوج محلا او محرما ولا يحل للمحل ان يزوج محرما فاذا تزوج المحرم عاملا او عابدا عليه مفارقتها ولو تحلل له ابدا ويجوز على المحرم الطيب وهو المسك والزعفران والعنبر والورد فان اضطر جاز وعليه الكفارة الا الطيب من ریح العطارين في المسح وخلق الكعبة وخلق القبر ولا يجوز ان يمسه على انفه من الرائحة الكريهة ولا يجوز ان يذم من ويجوز عليه



قول لا والله ويل والله ولا كتحال بالسواد للزينة وبما فيه طيب والنظر في المرات  
الزينة وليس خاف للزينة وليس ثوب نجس وليس الرجل المحرم قميصا او ثوبا يرتديه  
ويدرع والحفنين والجوديين ولبس الحرمة النقاب والبرقع وتغطية الوجه ويجوز  
ارتداء الثوب عليه مع الحاجة ويجرم عليها لبس الحل الا المعتاد ولا يجوز لها اظهار  
للزوج ويجرم على المحرم تغطية راسه خذنيه وعقد ثوبه الا الضرورة والاعتناء بالحج  
الا لضرورة ولا خذ من الشعر حتى الشعر المحلل والتظليل للرجل المحرم سائر اختيارا  
واخراج الدم وتقليم الاظفار وقتل هوام الجسد وقتل الذباب اما الاستئنة ولا يجرم  
عليه تحريك الابل وذبح البقر والغنم ويجرم قطع الشجر والحشيش من المحرم الا ما استئنته  
وقطع شجرة اصلها في الحل وفرعها في المحرم وبالعكس **فصل** يجب على المحرم  
بقتل النعامة بدنة وفي حمار الوحش بدنة وبقرة وفي الظبية شاة وفي الثعلب الارنب  
شاة وفي القطا والحجل والدراجة ونحوهن حمل قد فطم ورعى وفي اليربوع والقفزة  
والضب جدى وفي القنبرة والصعوة والصفور مد من طعام وفي العظاية كف من طعام  
وفي الزنبور اذا لم يرد شئ من الطعام وفي الحامة ونحوها من الطير شاة وفي الفرخ  
حمل او جدى وفي البيضة درهم ان لم يكن تحرك الفرخ والا فحمل ويجب على المحل  
بقتل الحامة في المحرم درهم وفي الفرخ نصف درهم وفي البيضة ربع درهم ويجب  
على المحرم في المحرم كفارتان الا ان يتجاوزا البدنة ومن ادخل الصيد في المحرم وجب  
عليه اطلاقه من امسكه وتلف وجب عليه الفداء ويجرم اخراج صيدا المحرم ويجب  
الكفارة بالاغلاق مع التلف وبالدلالة ولا شارة اذا قتل واذا اشتراك محرمان  
فصاعدا في صيد وجب على كل منهم فداء كامل وكذا لو اوقدوا اناذ بقصد الصيد  
فوقع فيها طير ويجب عليهم فداء واحد مع عدم القصد واذا رمى محرمان صيدا  
فاصابه احدهما وجب على كل منهما فداء ويجب شراء علف لحمام المحرم بقية حمامه  
او الصدقة بها ويجب الصدقة بقية ما يصاد من غيره والمحرم اذا كسر بيض نعام  
لم يتحرك فيه الفرخ وجب عليه ان يرسل فحولة في اذان من الابل بعدد البيض

فما فتح كان هديا للكعبة وفي بيض لقطا طار سال فحولة القنبر في اذان منها كذا للحج  
وان كان قد تحرك فلكل بيضة نغامة بكارة من الابل وفي بيض القطاة بكارة من الغنم  
وفي بيض حمامة المحرم قيمة وهي درهم وان كان تحرك الفرخ فكل بيضة شاة او حمل او جدى  
وان رمى المحرم صيدا فعضه ولم يده ما اصابه لزمه فداءه كاملا وان كسريده او رجله  
فربع الفداء ان كان مشى بعد ذلك وفي قرن الغزال ربع قيمته وروى في يده نصف  
قيمته ويجرم رمي الصيد وهو يوم المحرم ويجب فداءه ان قتلته وتجب كفارة الصيد  
خاصة عمد او سهوا عالما واجاهلا ويجب كل جرادة كف من طعام وان كان كثيرا  
فدم شاة الا ان يمكن التحرز ومن قتل اسدا في المحرم ولم يرده وجب عليه كبش اذا اضطر  
المحرم الى الصيد والميتة وجب ان يختار الصيد فياكل منه ويفدى واذا تكرر منه  
الصيد عمدا لم يجب عليه الفداء الا اول مرة فان تكرر منه خطأ وجب عليه كل مرة  
فداء ويجب ذبح فداء الصيد بمنى ان كان في احرام الحج وبكفة ان كان في العمرة وفداء  
غير الصيد حيث شاء واذا احلب المحرم ظبية وشرب لبنها وجب عليه دم وان كان في  
المحرم فقيمتها ايضا وان اكل من صيده لا يعرفه وجب عليه شاة ويجب عليه من الصيد فان  
طرحها واكلم وجب عليه فداء اخر واذا احرم العبد باذن سيده فاصاب صيدا  
وجب على السيد الفداء **فصل** يجب على المحرم بالجماع عامدا عالما قبل وقوف المشربة نية  
والحج من قابل رجلا كان او امرأة فان عجز فشاة ويجب ان يفترقا من موضعهما حتى تقضيا  
الحج ويعودا اليه فلا يخلوان الا ومعهما ثالث وان اراد العود في طريق اخرى سقط  
وجوب الافتراق بعد قضاء المناسك واذا اكره المحرم زوجته المحرمة وجب عليه  
به نتان والحج من قابل ولم يجب عليها شئ ولو جامع مكرها لها بعد تقصير احدهما  
قبل تقصير الاخر وجب عليه بدنة واذا جامع بعد وقوف المشربة وجب عليه بدنة  
دون الحج من قابل وكذا من جامع فيما دون الفرغ فان اكرهها وجب عليه  
به نتان والمحل اذا جامع امته المحرمة باذنه عامدا عالما وجب عليه بدنة  
او بقرة او شاة وان كان معسرا وجب عليه شاة او صيام او صدقة واذا جامع بعد الوقوف



قبل طواف الزيارة لم يجز ورفان عجز فقرة او شاة فان جامع بعد ما قبل طواف النساء وجب عليه بدنة لبوسد وبقرة للمتوسط وشاة للمعسر وكذا اذا نظر المحرم الى غير اهل فامنى والمعتمر اذا جامع بعد السعي قبل التقصير كذلك فان جامع قبل السعي وجب عليه بدنة وقضاء العمرة فان قبل بعدة قبل التقصير وجب عليه شاة ومن لا عب اهل وهو محرم حتى ينزل وجب عليه بدنة والحج من قابل وكذا من عبث بذكره حتى امنى واذا اس امراته بشهوة او قبلها وجب عليه دم شاة فان متها بشهوة فامنى وجب عليه بدنة واذا اقتضت المناسك وهي حائض وجب عليها بدنة والحج من قابل واذا تزوج المحرم ودخل عالما وجب عليه بدنة وكذا المحرم من الحجة العاملة باحرامه الموتى للعقد ولو محلا **فصل** يجب على المحرم في الجلال ثلثا صاذا ومرة كاذ باشاة وثلثا كاذ باجزور ويجب عليه اذا تقدم السباب والفسوق بقره ويجب عليه في الطيب شاة وفي تغطية الرأس عمدا اطعام مسكين وفي التظليل ولو لعذر شاة وفي اكل ما يحرم عليه ولبس ما يحرم عليه عمدا يجب عليه دم شاة وان لبس ضروريا من الثياب وجب عليه لكل صنف فداء ولو اضطر واذا انتف اطية عمدا لم يدم شاة وان تنف احدهما لزمه اطعام عشرة مساكين ان تعمد قص الاطفال لزمه لكل ظرف مدم من طعاماذا ابلغ عشرة ويجب عليه شاة وكذا العشر ون في مجلس وفي مجلسين يجب عليه دمان فاذا افتاه مفت بالقلوفادى وجب على المفتى شاة واذا حلق راسه عمدا ولو لاذى وجب عليه شاة واطعام ستة مساكين لكل مسكين مده ان واذا طرح فسله او قتلها ولم تكن تؤذيه وجب عليه كف من طعام وكذا ان مس شعرة عينا فسقط منه شيء واذا اصطحر الحرمان وجب على كل منهما دم واذا قلع ضريرة وجب عليه دم ومن قلع شجرة كبيرة من الحرم وجب عليه بقره وان كانت صغيرة وجب لصدة بشاة لا ما استثنى **فصل** المصدود والمحصر فتلان وتحل النساء للمصدود ودون المحصر الا بعد طواف النساء ويجب على المحصر بيع الهدى ولا يحل له ان يحل حتى تبلغ محله ويجب عليه الحج من قابل والعمره ان تمكن وان لم يذبح هديه وجب ان يبعث من قابل واذا زال المانع وجب عليهما الا لتخاف منع ظن الا ذلك

فان مات وجب التحلل بعمره وقضاء الحج الواجب فان مات وجب قضاءه من ماله ومن حج قارنا ثم احصر لم يجز ان يحج في القابل الا قارنا وكذا المفرد والمتنع ويجب على المحصر صيام بدل الهدى اذا الرجدة ولا ثمنه **فصل** يجب بناء الكعبة ان انهدمت ويجب تعظيمها واحترام الحرم ويحرم اخذ شيء من ترابها او تراب المسجد او حصاه ومن اخذ منها شيئا وجب ان يردده ولا يجوز ان يقام على الحائض حد ولا قصاص في الحرم الا ان يكون جنى فيه ويجب ان يضيق عليه للخروج ولا يجوز التحصن بالحرم ويحرم هدم الكعبة واذا دى بجوارحها واكل مالها وما يهدى اليها ويوصى لها به ويجب صرفه في معونة المحتاج من الحاج ولا يجوز دفعه الى الخدمة ولا التصرف في حلة الكعبة ولا التكفين بكسوتها ولا يحل اخذ لقطة الحرم الا لمنشد ويجب ختان الرجل قبل الحج او قبل الطواف ان لم يكن مخنونا ويحرم البول والتغوط في الكعبة وفي المسجد الحرام عمدا ويجب قتل الاول وتعذيب الثاني **فصل** يجب طواف الحج والعمره وطواف النساء ويجب ايضا النذر والعهد واليمين ويجب طواف النساء على الرجل والمرأة والخصى وغيرهم في الحج وعمره الا فرادى لا تمتنع ولا يجوز الاستمتاع لاحد منهم قبله ولا التمكن يجب ركعتا الطواف الواجب وتجب النية في اوله والتعيين ويجب كونه سبعة اشواط والا ابتداء بالحجر الاسود والتخيرية وتقديمه على صلواته واحصاء الاشواط وجعل الكعبة عن يساره وكون الطواف بين الكعبة والمقام ولا يجوز التباعد عنها باكثر من ذلك من جميع الجهات اختيارا ويجب ادخال الحجر في الطواف والشاذرون بان يمشى خارجهما ومن اختصر الطواف الواجب ومشى في الحجر وجب اعادته وكذا الشوط فصاعدا ومن نسي شوطا منه وجب ان ياتي به ولو في اثناء السعي فان يستنيب فيه مع التعذر ومن شك في الاشواط قبل الا نضرات في السبعة وما دونها وجب عليه الاستيناف ومن زاد شوطا في الواجب عمدا وجب عليه الاعادة وان ذكر قبل الركن قطعه ومن شك في السبعة وما فوقها وجب ان يبنى على السبعة ويجب الطهارة في الواجب خاصة وان طاف واجبا بغير طهارة وجب الاعادة وكذا الواحد في قبل تجاوز النصف لبعده وكذا



لو قطعه قبل التجاوز ولو لم يرض وبعده يجب الا تمام الا استيناف ويجب ان يطاف بالعاجز ويجزى عن الحامل والمحمول مع النية وكذا السعي ولا يجوز الطواف عن الحاضر بمكة ويجوز عن الغائب ويشترط طهارة الثوب والبدن من النجاسة في الطواف الواجب وسائر العورة ومن ترك الطواف عمدا بطل حجته ويجب عليه بدنه والاعادة ولو جاهلا ومن نسي طواف النساء حتى رجع وواقع وجب ان يبعث هديا الا ان يكون يحتاج الى النصف ويجب تقديم الطواف على السعي فان خالف اعاد السعي ولا يجوز تقديم المتمتع الطواف والسعي على الوقوفين الا لضرورة كخوف الحيض ويجب تأخير طواف النساء عن السعي من نذر ان يطوف على اربع طواف اسبوعين فاما ويجب ايقاع ركعتي الطواف الواجب خلف المقام او الى احد جانبيه حيث هو الا ان كان صلاهما في غيره وجب الاعادة وان نسي حتى خرج وجب عليه العود ان امكن والا الاستنابة ويجب تقديمها على السعي ويحرم الطواف على الحيض والنفساء فان ضاق وقت الوقوف وجب عليهما العود الى الافراد والطواف بعد الظهر واذا احضت قبل تجاوز النصف وجب عليها قطعه والاستيناف اذا ظهرت وبعده تقطعه ثم يجزى بها الا تمام ولها ان تسع حايضا **فصل** يجب السعي بعد الطواف الواجب بالاصالة الا طواف النساء وتجب فيه النية وكونه سبعة اشواط والا بطل بالصفاء والختم بالمردة وعداد الذهاب شوطا والرجوع اخرا واحصاء الاشواط وترك السعي في الحج عمدا وجب عليه الحج من قابل ومن نسيه وجب ان ياتي به وان خرج وجب ان يعود وان تعذر وجب ان يستناب ومن بدأ بالمردة قبل الصغار وجب ان يعيد وكذا لو زاد على السبعة عمدا لا نسيانا ومن ظن تمام السعي فقصر ثم ذكر نقصان ولو شوطا وجب عليه اكاله وذبح بقرة يتصدق بها **فصل** يجب التقصير في عمره المتمتع وعمره الافراد بعد السعي ويجب فيه اباته شئ من الشعر والظفر وان قل وتجب النية ويجزى الحلق في عمره الافراد بل هو افضل ويحرم في عمره المتمتع وفيهما في الحج على المرءة ومن عمدا ترك التقصير حتى احرم بالحج بطلت عمرته وصادت حجة مفردة ولا يجوز للمتمتع الخروج من مكة حتى يحرم بالحج مع خوف فوته ولا يحل له النساء قبل التقصير فان فعل وجبت الكفارة

**فصل** يجب وقوف عرفة على النحاج بعد الاحرام يوم ناسع ذي الحجة وحدها ما بين عرفة وثوبة وعرفة وذو الحجاز والاسراك ولا يجزى الوقوف في هذه الحدود والوقوف بعرفة واجب من تركه عمدا بطل حجته والواجب النية والكون بها ولو جالساً او راكباً من زوال الشمس ان غر بها المعلوم بذهاب الحجر الشرقية ومن افاض منها قبله عامداً وجب عليه بدنه ثمها يوم النحر فان عجز وجب عليه صوم ثمانية عشر يوماً ويجب العمل في تعيين يوم عرفة على روية الهلال او مضه ثلثين ومن فاته الوقوف الاختياري وجب عليه الوقوف ليلة العيد **فصل** يجب الوقوف بالشعر على النحاج بعد وقوف عرفة ومن فاته اجزاء الشعر والواجب النية والكون به من طلوع الفجر الى طلوع الشمس يوم العيد ولا يجوز الافاضة منه قبل الفجر الا لضرورة كالخوف فيجزي الوقوف ليلاً ومن فاته الاختياري والاضطرابي الاول اجزاء الثاني وهو ما بين طلوع الشمس والزوال ومن خرج منه قبله وجب ان يعود اليه ويقف به ولو بعد طلوع الشمس ومن فاته الوقوف بعرفة نهاراً وجب عليه العود ليلاً فان خاف فوق اختياري الشعر وجب اختياره ويجزى الاختياريان والاضطرابيان واختياري والاضطرابي معا واضطرابي الشعر بافراة ومن فاته الوقوفان ولو سافر بطل حجته ووجب عليه ان يتحلل ثمرة ومن فاته احدهما عمداً بطل حجته ولزم بدنه **فصل** يجب رمي جمرة العقبة خاصة يوم النحر ولا يجوز الرمي بغير الحصاة ولا يحصى غير الحرم ولا يمارس به وتجب النية في اوله والرمي بسبع حصيات واصابة الجمرة بفعله ووقت الرمي من طلوع الشمس الى غروبها ولا يجوز بالليل الا لضرورة ومن فاته وجب عليه القضاء من الغد وتجب مباشرة الرمي فلا يجوز الاستنابة الا لضرورة **فصل** يجب نحر الهدى على المتمتع خاصة ونحر شاة ويجب الهدى على النحر بخير المولى بين ان يهدى عن عبده وان يامره بالصوم فان ادرك احد الموقفين معقاً اجزاء الحج ووجب عليه الهدى ان كان حج مقبلاً ومن حج بصية وجب ان يذبح عنه ان لم يكن له هدي ومع العجز الصوم عنه ويجب الذبح بمنى يوم النحر او يومين بعده ويجب كونه من الابل والبقر والغنم ولا يجزى الجبلية واقل ما يجزى



الحج من الضمان والثمن من المعرو والتبع من البقر ولا يجوز الحصى ولا الجبوب  
ولا ناقص الخلفة ولا المهزول بحيث لا يكون على كمينه شمس ولا ان يثريه على انه  
سجين ومن وجد هديا ضالا وجب ان يعرفه ايام التشريق فان لم يعرف صاحبه وجب  
ان يذبحه عنه واذا انتج الهدى وجب ذبحهما او نحرهما ولا بد في الذبح والنحر من  
التسمية واستقبال القبلة ولا تجب للباشة واعتبر اسلام الثأب ونحوه لا بل وذبحهما  
سواهما ويجب الابتداء بالترخي ثم الذبح ثم الحلق فان خالف اجزا ويجب لكل من  
الهدى والاهداء والاطعام ومن علم الهدى ووجد الثمن وجب ان يخلفه عند  
ثقة يشترطه ويذبحه في ذي الحجة والا فمن قبل ومن وجد الثمن بعد ايام الذبح صام  
وكذا امن لم يجد له قبلاها ويجب صوم بدل الهدى عشرة ايام ثلثة متواليه في  
ذي الحجة ولو في اوله وسبعة اذ ارجع الى اهله او مضى مقدار قطع المسافة او  
شهر اذ اجاز ومن فاته صوم الثلثة في ذي الحجة وجب عليه شاة ولم يجز به الضو  
ومن مات قبل الصوم وجب ان يصوم عنه وليه الثلثة دون السبعة ومن صام  
التروية وعرفة اجزا صوم يوم بعد ايام التشريق فان صام يوما ودخل العيد  
استأنف بعدها ومن وجب عليه بدنة فحجز اجزا سبعة شاة فان حجز اجزا صو  
ثمانية عشر يوما ولا يجب بيع ثياب التهل في الهدى ومن نذر هديا وعين مكانا  
وجب والا وجب بركة ولا يجوز الاطعام من لحوم الاضاحي عن كفارة اليدين **فصل**  
يجب الحلق او التقصير على الحاجر بعد الذبح فان نذر البيت قبل احدهما عمل وجب عليه  
دم شاة وبعيد الطواف والسعي ان قدمها عليه ومن تركه حق خرج من من وجب عليه  
العودان امكن ويجرم الحلق على المرأة ولا بد منه للصبر مرة والمبلد ولا يحل للرجل  
ولا للمرأة الاستمتاع قبل طواف النساء ولا الطيب قبل طواف الحج للتمتع وقبل الحلق  
لغيره ولا باقى الحرمات قبل الحلق ولا الصيد ما دام في الحرم **فصل** يجب طواف الحج  
بعد الحلق ان لم يكن قد منه على الوقوف ثم ركعته ثم طواف النساء يوم النحر ومن  
الغد ويجب العود الى منى للترخي والمبيت ولا يجوز المبيت بغيرها ليالى التشريق فان

فعل لزمه عن كل ليلة شاة الا ان يبني بركة مشغلا بالعبادة او يخرج من من  
بعد نصف الليل ومن نسي سري الحار حتى خرج وجب عليه العود والرمي فان تعد  
وجب ان يستنقب ولو في قابل ويجب سري الاولى ثم الوسط ثم جرة العقبة بسبع سبع  
ناويام تبان عكس عاد علم يحصل معه الترتيب وتحقيق باربع حصيات ومن نسي  
واحدة اتي بها فان اشتبهت في الثلاث وجبت ثلاث ولا يجوز النفر في الثامن  
الا بعد الزوال ويجوز في الثالث عشر قبله ويتخير بينهما من اتقى الصيد والنساء في  
احرامه خاصة والا ففي الثاني **فصل** تجزى العمة على المستطيع وتجزى عمرة القمع  
عنها وتجب تقديمها على الحج واخير المفردة ولا يجوز عمر القمع في غير اشهر الحج و  
يجب بالنذر والعهد واليمين وقد تقدم تفصيل افعالها واحكامها **فصل** تجزى  
زيارة النبي والائمة عليهم السلام كفاية ويجب احترام المدينة والشاهد المشرفة و  
عمارتها واعظمتها وحرم المدينة من عاتر الى وعير ولا يجوز ان يعضد شجرة ولا يصاد  
من صيد لا بين الحرمين ويجب اتخاذ يوم الغدير عيدا وروى وجوب زيارت  
الحسين وسائر الائمة عليهم السلام ويحرم اهانته وقربته والاستخفاف بها ويجب  
احترامها وكرامتها وروى عدم جواز بيعها وروى عدم جواز التفر  
الى زيارة القبور الا قبورهم عليهم السلام ولا يجوز الطواف بالقبور  
ولا السجود لغير الله تعالى **كتاب الجهاد** وهو واجب  
مع القدرة عليه والحاجة اليه بشرط البلوغ والعقل والذكورة والحرية واذ  
الامام وامره ويحرم مع الجاهل لا دفع الضر ولا يجوز الخروج بالسيف في زمان الغيبة  
ولا يجوز ان يقتل من اهل الحرب النساء ولا غير المكلف الادفعا ومن اعطى كافرا امانا  
وجب عليه وعلى المسلمين الوفاء به ويحرم الغدر والقتال مع الغادر وان يقال في  
الاشهر الحرم الا من لا يرى لها حرمة ويحرم الفرار من الزحف الا ان يزيد العدو عن الضعف  
او متحرفا القتال ومتحيزا الى فئة ويحرم التعرب بعد الهجرة وسكنى المسلم دار الحرب الا  
لضرورة ويجب الدفاع عن النفس والحريم والمومن وان خاف القتل لا المال وان



جاز ويجب قتال اهل الكتاب حتى يسلموا او يقتلوا الجزية وشرائط الذمة او يقتلوا  
وقال غيرهم حتى يسلموا او يقتلوا ويحرم مشايمة الكفار ونحوها واد اشتباه الفضل بالبالغ  
وجب ان يعتبر بالانبات **فصل** يجب جماد الانسان نفسه بمنعها  
من المحرمات وجبرها على الواجبات خصوصا القيام بفروض الجوارح و  
حقوق الواجبة للمؤمنين وتحصيل العلم واليقين والتوكل على الله  
والرجاء له والخوف منه وحسن الظن به وطاعة الله وترك معصيته و  
ملازمة الورع والعفة وايتارضى الله وتدبر العاقبة والانصاف والعدل  
واصلاح النفس واجتناب الذنوب والذات المحرمات وتحقير الذنوب وكفر  
النعمة ويجب اجتناب الكبائر وهي كثيرة بل جميع الذنوب كبائر وليس فيها صغائر الا  
بالنسبة ومن اكبر الكبائر الشراك بالله والباس من مخرج الله والامن من مكر الله والعقوب  
والقتل والقذف والرياء والزنا والزنا والتحرر ومنع الزكوة وشهادة الزور والشقة  
وشرب الخمر والقمار والواط والكذب والاسراف وحبس الحقوق والاشتغال بالملاهي  
والاصرار على الذنوب وتجب التوبة من جميع الذنوب ويحرم طلب الرئاسة الدنيوية واختنا  
الدينين ويجب تسكين الغضب عن فعل المحرمات والحسد حرام دون الغبطة  
ولا يجوز التعصب على المباطل ولا التكبر والتجبر واحتقار اهل الحق ولا خيب الدنيا  
الحرمة والحرس عليها ولا اساءة الخلق والنفس البداء وايداء الناس ولا البغي والظلم  
ويجب التوبة منه ويشترط فيها سر المظالم الى اهلها فان عجز استغفر لهم ومن افسد الناس  
وجب عليه التوبة ويشترط فيها سرهم الى الحق ولا يجوز الرضا بالظلم ولا الامانة عليه  
ويجب الاعتراف لله بالذنوب والندم والعزم على ترك العود والاستغفار وضمان الاخلاق  
في التوبة واداء الحقوق الفانية وتجديد التوبة كلما نقصها ويصح في اخوان العار يتوب  
من الفسق والكفر ويجب محاسبة النفس كل يوم وتذكر ما فات وزيادة التحفظ عند  
زيادة العزم خصوصا بعد الاربعين **كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر**  
وهما واجبان بشرط العلم بالمعروف والمنكر وتجويز التأثير والامن من الضرر

ويجب الامر بالواجبات والنهي عن المحرمات وانكار المنكر بالقلب ثم باللسان ثم باليد  
يجب انكار العامة على الخاصة وبالعكس ويحرم ترك الامر والنهي والضمان المنكر ويجب  
اظهار الكراهة للمنكر وفاعله ومجرمه والتوصل الى ان الله بكل ما يمكن والغضب لله بما غضب  
لنفسه وامن الاهل بالمعروف ونهيهم عن المنكر فان لم يمكن منعهم سقط ويجب ان ياتي بما يامر  
به من الواجبات ويترك ما ينهى عنه من المحرمات ويحرم استخاط الخلق في مرضاة الخلق  
حتى الوالدين ويجب الحب في الله والبغض في الله وحب المؤمن المطيع وبغض الكافر العاصي  
وينبغي الامر بالمندوبات والنهي عن المكروهات برفق ودعاء الناس الى الاسلام مع الامن و  
لا يجب ذلك ويجب التقية في العمل والفتوى لدفع الضرر بقدرها في زمن الغيبة الا في شرب الخمر  
وسب الانبياء والائمة عليهم السلام والبراءة منهم والقتل والمجرم ويجب كتم الذين عن غيرهم  
مع الخوف ولا يجوز تسمية المهدي ولا غيره من الائمة عليهم السلام مع التقية والخوف  
ولا تجاورة اهل المعاصي ولا مخالطتهم اختيارا ويجب البراءة من اهل البدع وسبهم  
وتحذير الناس منهم ان امكن **فصل** ينبغي فعل المعروف ويجب لدفع ضرر المؤمن  
ولا يجوز وضعه غير موضعه الشرعي ويحرم كتمان النعمة ويجب قرض المؤمن مع ضروره  
بقدرها ان امكن وانظار المعسر وشكر النعمة واداء الحقوق فيها والاهتمام بامور المسلمين ومنا  
ويحرم غشهم وتريك معونتهم مع ضررهم **كتاب التجارة وتوابعها**  
وهي واجبة اذا توقف عليها كفاية النفس واجب الثقة ويجب طلب التزقي بها وبغيرها  
بقدر دفع الضرورة ويجب الاقتصاد على طلب الحلال ودون الحرام ويجب الانفاق على  
واجب الثقة من الحلال وتستحب التوسعة **فصل** يحرم التكسب بانواع المحرمات  
ولا يحل ما يشتري بها ان اشترى بعين المال ولا يجوز الانفاق من المال الحرام  
ولا في الطاعات مع العلم بصاحبه ويحرم اجر الفاحشة وبيع الخمر و  
التبديد والمسكر والفتاع والخنزير والبيتة والربا والرشوة والكهانة و  
احبة القضاء وبيع السلاح والسروج لاعلاء الدين وقت الحرب  
وبيع الكلاب الاكلب الصيد والماشية والحائط وكسب المغنية  
الا للعرليس اذا لم يدخل عليها الرجال وبيع المغنية وشراؤها وسماع غنائها



وتعينها وكسب الناحية بالباطل وتدليس الماشطة وتعلم احكام التجوم وتعليمها  
والعمل بها والنظر فيها للعمل وتعلم التحريم وتعليمه واستعماله وتصديق الكاهن والمنجم  
والقيافة واجرة الاذان والامامة وبيع المصحف والورق والمجلد والقمار والكسب  
به حتى يجوز والبعض واخذ ما ينثر في الاعراس الامع علم الاذن وبيع القرد وعذبة الاسنان  
وبيع الخشب ليحل صليبا او صنما والغب ليعمل خمر او معونة الظالم على الظلم ولو بعدة فلم  
ومدح الظالم ومحنة بقاءه والولاية من قبله الا لدفع ضرورة ونفع المؤمنين والعمل  
بالحق بقدر الامكان ويجب للظالم الاعلها ان عرفهم ولا تصدق بها ويجب على  
الوالي العدل والعمل بالشرع ويجرم قبول المجازة منه ان علمت بعينها حراما  
والافلا والتزول على المسلم بغير اذنه وشرب الخمر وسقيها وحملها وعصوها  
والمساعدة على شربها وبيع العصير بعد ان يغلى قبل ذهاب الثلثين واكل  
مال اليتيم ظلما ويجب دفع ماله اليه بعد البلوغ والرشد ويجب عليه  
قبوله ولا يجوز التصرف في مال المسلم بغير اذنه او طيب نفس ويجرم  
غش المسلمين كشوب اللبن بالماء وتشبه الرجال بالنساء وعكسه  
ومن صالحو السلاطين على الجزية لم يجز له ان ياخذ من الرعية اكثر منه ويجرم عمل  
الصور المجسمة والتماثيل ذوات الارواح وبيع القيط في دار الاسلام والغناء حتى في القرائن  
وتعليمه وتعلوه واجرته وسماعه والحضور في المجلس والغيبة الاما استثنى والتمية  
واستعمال اقسام الملاحى وبيعها وشرائها وسماعها واللعب بالشطرنج والتزود والحضور  
عند اللاعب بالشطرنج والسلم عليه وبيعه وشراءه واكل ثمنه والتخاذه والنظر اليه  
وتقليبه **فصل** لا يجوز بيع ما لا يملك بغير اذن المالك الا للاب والمجدله والوكو  
في مال الصغير مع الغبطة ولا المشترك ويجب على المشتري رد المبيع اذا لم يجز  
المالك ورد منافعه الفايئة فان غرس او بنى في الارض وجب عليه  
ان التهما ولا يجوز بيع المكمل والموزون مجازفة ولا الخمس فيما  
ولا البيع بمكيال مجهول ولا بيع الا بوق منفرد ولا بيع ما يضرب  
الضياد بشبكته ولا الجمول ان لم يضم الى معلوم ولا ما لا يقدر

على تسليمه ويشترط في البائع والمشتري البلوغ والرشد ولا يجوز بيع الوقف  
ولا الارض المفتوحة غنوة ولا بيع الطريق غير المملوك من امر الغير ان يبيع  
له لم يجز ان يشتري لنفسه ويجرم الحلف كاذبا ويجرم الاحتكار مع ضرورة  
المسلمين في الحنطة والشعير والقمح والذبيب والسمن والزيت اذا لم يوجد  
بائع غيره ويجب على المحتكر البيع ولا يجوز ان يستعمر عليه **فصل** لكل  
من المتبايعين الخيار في المجلس ما لم يفترقا فاذا افترقا فاحدهما وجب على  
الاخر القبول الا ان يشترط اسقوطه وفي بيع الحيوان ثلثة ايام للمشتري ما  
لم يتصرف او يحدث فيه واذا شرط اختيارا وجب عليهما الوفاء به وخيار  
التاخير للبائع بعد الثلثة وفيما يفسد المبيت بعد دخول الليل وخيار الروية  
بعدها والعيب والغبن عند تحققهما ولا يجوز بيع الاعيان المرئية بغير روية  
ولا وصف ولا كتم العيب ولا غبن المومن ولا غشه **فصل** اذا لم يعين الاجل  
وجب على البائع اقباض المبيع وعلى المشتري اقباض الثمن في الحال واذا حصل  
الاقباض وجب على الاخر القبض واذا عيّن الاجل وجب عليهما الوفاء به ولا يجوز  
تأجيل الحال بزيادة فيه ويجوز تعجيل المؤجل بنقص منه وغيره ولا يجوز ان يبيع الدال  
ما قوم عليه مريحة وان جعل له ما زاد ويجب ذكر الاجل في بيع المريحة ان كان ولا يجوز الا في  
بوضعية من الثمن ويجب ضمان الدال مع التفريط والشرط ومن اشترى امتعة صفيقة  
لم يجز له بيع بعضها مريحة الا ان يخبر بذلك ويجب العلم بالعوضين ورد ما زاد عن حق القابض  
الا ان طيب نفس الدافع واحتساب العربون من الثمن ومن امر احدا ان يشتري الى لا يجوز  
ان يشتري لنفسه ثم يبيعه ولا يعلمه وكل شرط سائغ في عقد لازم يجب الوفاء به ولا يجوز  
للبيع ان يشو وكيل المشتري لياخذ دون حقه **فصل** من اشترى امعة فوطيها ثم  
ظهر بها عيب لم يجز له رد هابل له الا ان يكون عيب الحبل فان رد هابل وجب  
ان يرد هاملها مع عشر قيمتها ان كانت بكر او نصفه ان كانت ثيبا ولا يجوز الرد بالعيب  
مع البراءة منه ولا مع علم المشتري ولا بعد رضاه **فصل** الربا حرام وهو بيع المتأخر  
من المكمل او الموزون تفاضلا او مؤجلا والقرض بشرط النفع ولو صفة والحنطة



والشعير جنس هذا لا يجوز بيع احدهما بالآخر تنافلا ويحرم اخذ الربا ودفعه وكفارة  
والشهادة عليه ويجب رد ما اخذ من الربا الى مالكه ان كان عالما بالخرم ولا تنافلا  
ولا يجوز بيع القصر بالتطيب والزبيب بالعنب ولا يجوز التفاضل في الربوي وان كان  
احدهما اجود ومن اراد بيع الربوي تفاضلا وجب ان يجعل مع الناقص  
من غير جنسه **فصل** يحرم التفاضل في بيع الفضة بثلثها والذهب بمثلها  
ويجوز مساويا ويجب القبض في المجلس والابطال وان تفاضلا وجب جعل  
شيء مع الناقص من غير جنسه واذا اجتمعا ولم يعلم قدرهما لم يجز بيعهما باحدهما بل بهما او غيرها  
واذا بيع المغشوش بجنسه وجب ان يزداد الثمن زيادة تقابل الغش ولا يجوز ثمة التخل بتمر  
منه وهي المزانبة ولا يجوز بيع التزريع بحب منه وهي الحاقلة  
**فصل** لا يملك الرجل من يحرم عليه من الاناث بالنسب ولا بالوضع ومتى  
ملك احد هن انتقلت عليه ويملك من عدا هن سوى العودين والراة  
تملك من عداها ومن اشترى امه وجب عليه استبراءها بحضرة ان كانت  
تحيض والافحشة واربعين يوما ويجب الاستبراء على من اراد بيعها ولا يجوز  
للمشتري وطبها قبل الاستبراء الا ان تكون صغيرة او يأسه او بكر او حايضا الا ان كان حيفاها  
او اشترت من امرأة او من ثقة واخبر باستبراءها ولا يجوز وطى المشتري الامه الحامل  
حتى تضع او تمضي اربعة اشهر وعشرة ايام ولا يجوز التفريق بين الاطفال وامهاتهم بالبيع  
حتى يستغوا الامع التراضي ويجب على المشتري الوفاء اذا شرط عليه عدم البيع والهبة  
للامه دون الميراث ولا يجوز بيع ام الولد في حيوته الا في ثمن رقبتهامع اعسار  
مولاهما ولا يجوز بيع الحرم الحرة **فصل** يجب في السلف ذكر الجنس والوصف وتعيين  
الغرضين والاجل لا يجوز فيه الا يضبط بالوصف ولا بد من قبض الثمن خلا وجود المبيع  
وقت التحول غالبا **فصل** يجب الاقتراض لدفع الضرورة ولا يجوز مع  
عدم الحاجة ووجه الاداء ويجب قضاء الدين ونية قضائه مع العجز  
ويجب الكسب لقضائه واداء المهر وتحريم المماطلة  
بالدين وحبس الحقوقي عن اهلها ويجب بيع ما يزيد

عن الكفاية من مسكن ونحوه لقضاء الدين دون ما لا يزيد ولا يجوز بيع الدين بالدين ويجب  
ارضاء الغريم المطالب بالاعطاء او الملائقة مع التعذر ويحرم التفع مع الشرط لامع علمه و  
من كان عليه دين لغائب وجب عليه نية الاداء والاجتهاد في طلبه ويجب قضاء دين  
القتيل من دينه ان لم يخلف شيئا او قصر ما خلف شيئا ويجب انظار المعسر بعد تحقق  
اعساره ولا يجوز معاسرته ومن اذن لعبده في الدين وجب عليه فضائه والا وجب على  
العبد اذا اعتق **فصل** في الرهن يشترط فيه القبض ولا يجوز التصرف فيه بدون اذن  
واذا غاب صاحبه لم يجز بيعه الا ان لا يعرف فيجوز بعد التعريف ويجيب حفظ ما زاد  
عن الحق واذا تلف بتفريط وجب ضمانه والا فلا ويجب رد الزيادة من الظرفين في صورة  
الضمان وان استوفى المتهن شيئا من غلة الرهن ونحوها وجب احتسابه من الحق ان كان  
بغير اذن ويجب حفظ الرهن ولو بالتفقة ويتقاضى ان ركب الدابة المرهونة وانتفع  
بالرهن **فصل** في الحجر لا يجوز تصرف الصغير والمجنون والتففيه في اموالهم بل يجب  
منعهم حتى تزول الموانع وكذا المملوك الامع الاذن والافلاس ومرض الموت ويجب  
قسمة مال المفلس على غرمائه بالحصص فان وجد متاع غريم بعينه وجب دفعه اليه ان بقي  
المال ويجب حبس المدين بعد ثبوته حتى يؤدي او يظهرا عساره ولا يجوز للمريض الوصية بالكثير  
من الثلث **فصل** في الضمان يجب على الضامن ما ضمنه مع رضا المضمون له ولا يجوز  
له الرجوع على المضمون عنه مع عدم اذنه ولو ابر بعض الورثة الغرماء من الدين وضمن رضيا  
الباقين وجب عليه ويشترط ملائمة الضامن او علم المضمون له باعساره ولا يجوز للضامن  
ان يرجع بالكثير ما دفع ومن كفل باحضار غريم ونحوه وجب عليه والا حبس حتى يحضر او ما  
عليه ولا يجوز رجوع الحال على المحيل بعد الوض **فصل** في الصلح يجب الوفاء به ويشترط فيه  
رضاهما وعلمهما بالحق او جهلهما ولا يجوز مع جهل احدهما خاصة ولا يجوز الصلح على الدين الحال  
بازيد منه مؤجلا ويجب اصلاح بين الناس كفاية ويستحب عينا ولا يجوز منع المسلمين  
من الماء المباح قبل الحيازة ولا من الطريق وسائر المشتركات **فصل**  
في الشراكة لا يجوز التصرف في مال الشريك بغير اذن او طيب



نفس ولا الخيانة ولا وطى الأمة المشتركة ويجب حفظ حصص الشريك وإيصالها  
مع المطالبة ولو شرط في التصرف الاجتماع وجب الوفاء به وكذا أكل شرط سابع حتى  
يتقاسما ولا يجوز قسمة الدين المشترك قبل قبضه بل ما حصل لهما **فصل** في المضاربة  
إذا عين المالك نوعا من التصرف لم يجز للعامل المخالفة فإن خالف فتلغ المال وسبب  
عليه ضمانه وإن ربح كان بينهما ويجب عليهما الوفاء بشرط الحضرة وسائر الشروط السابقة  
ما لم يفسخا المضاربة أو يفسخ أحدهما ويجب الضمان مع التفريط خاصة وإذا ضمن المالك  
العامل لم يجز له أن يأخذ الأرباح ماله ولا يجوز المضاربة بالدين حتى يقبض ولا بمال  
اليتيم إلا لولى متى **فصل** في المزارعة والمساقاة ويجب الزرع والغرس كفاية ويستحب  
عينا ويشترط فيها كون التماء مشاركا بينهما لتساويا أو تقاضلا ويجب الوفاء بما شرط  
فيها من شرط سابع ويجب العمل على العامل لا البذر والبقر الأمع الشرط ولا يبد  
فيها من ذكر الأجل وإذا أخر ص المالك على العامل فقبل وجب عليه نداد أو نقص  
ويجب الزكاة على كل منهما في حصته مع الشرايط ولا يجوز سخرة المسلمين إلا العامل  
مع الشرط ولا ظلم للفلاحين **فصل** في الوديعة يجب أداء الأمانة إلى البر والفاجر  
الأمان يستثنى وتحرم الخيانة في مال المسلمين وأهل الذمة ومن قرط في الوديعة وجب عليه  
ضمانها والأفاد ولا يجوز الاقتراض منها الأمع الضرورة ولا إيمان الخائن والمضيع و  
لا أفساد المال ومن أودعه نص ما لا يعلم أنه ليس له لم يجز له رده إليه مع الاختيار  
بل يكون لقطعة **فصل** في العارية يجب حفظها ومرد ما كان شرط وجب ضمانها  
وكذا الذهب والفضة وإن لم يشترط وكذا الوشحة الزمان وإن لم يفرط ومن استعار  
من غير المالك وجب عليه ضمانها ولا بد من كون المعير ما كان له التصرف **فصل**  
في الإجارة لا يجوز الإجارة على المحرمات كهدم المساجد وضراوة القتل بغير حق  
وعلى الأصنام وأسماء مير وغير ذلك ولا يجوز منع الإجير من أداء الواجبات  
كالجعة وغيرها ويجب أداء الإجارة بعد الفراغ من العمل  
ولا يجوز لأحدهما الفسخ بغير رضا الآخر ويلزم الوفاء بكل شرط سابع فيها ويجوز

منع الإجير أجرته ويشترط كمال المتعاقدين وتعيين العين والمدة والمسافة والأجرة  
والعمل ولا يجوز استأجر الدابة تجاوز المسافة فإن فعل ضمن العين مع التلف والأجرة  
ويجب دفع الأجرة وإن لم ينتفع ولا يجوز أن يجبر المسكن بأكثر من الأجرة إذا لم يجد ث  
حدثا أو غرم غرامة أو يكون بغير الجحش ومن تقبل عمل لم يجز أن يقبله غيره بنقصة إلا أن يعمل فيه  
شيئا ومن أجر العين جاز أن يبيعها ويجب أن يخبر المشتري بالأجارة ويجب ضمان الضمان  
المتاع إذا تلف بفعلهم أو في أيديهم بتفريط أو كانوا متهمين ولم يحلفوا وكذا المكاري وكذا  
من شرط عليه الضمان **فصل** في الوكالة يلزم تصرف الوكيل إلى أن يعزل فإن علم بالعزل  
لم يجز له التصرف ولا يجوز التصرف إذا خالف الموكل ويجوز بعد العزل وقبل العلم ولا يجب  
على الوكيل ضمان الأمع التفريط ولا يجوز للوكيل في التزويج من رجل أن يزوجها من نفسه  
ولا يجوز للاب قبض مهر بنته الكبيرة الأمع الأذن ولا يجوز للوكيل الخيانة ولا التضييع  
**فصل** في الوقف والصدقة يجب العمل بشرط الواقف ولا يجوز تغييره ويشترط  
فيه القبض وإخراجه عن نفسه ولا يجوز أن يأكل من وقفه ولا أن يسكن الدار  
إذا تصدق بها الأمع الأذن وإذا وقف على ولده الصغير لزم لا على الكبار إلا بعد  
قبضهم ولا يجوز بيع الوقف ويشترط تعيين الموقوف عليه والدوام ولا يجوز الرجوع  
فيه ولا في الصدقة بعد القبض ويجب فيها القرية ولا يجوز الصدقة على بني هاشم  
من الزكاة خاصة إلا ما استثنى **فصل** في السكنى والحبس وهما تابعان  
بشرط المالك فيجب الوفاء به إن قيدها بحبوسه أو حيوة الساكن أو لعقبته أو مدة  
معينة ولا يجوز بيع الساكن العين ويبطلان بموت المالك مع عدم تعيين مدة  
ولا يجوز غفالة شرط المالك **فصل** في الهبة إذا وهب ما في الذمة  
لمن هو عليه لم يجز الرجوع ويشترط في الصدقة القربة  
دون النحلة والهبة ويشترط في الهبة القبض ويكفي قبض الواهب  
عن ولده الصغير لا الكبير ولا يجوز الرجوع فيها للأبوين والأولاد ذوى القربة  
ولا بعد القبض والتلف والأمع التعويض **فصل** في السبق والرماية و



يجب الوفاء بما شرط فيها ولا يجوز في غير الخيل والابل والبغال والحمير والسمام  
**كتاب الوصايا** يجب الوصية على من عليه حق اوله والا استعيت  
 ويجب الواجبات من دين وزكوة وحج ونحوها ولا يجوز الجور في الوصية وتخفيف  
 فيها بتجاوز الثلث ويجب ردها الى العدل والمعرف ومن ادعى بما زاد  
 ولم يجز الوارث بطل الزائد ويجب تقديم المنجزات على الوصية واذا  
 اجاز الوصية لم يجز لهم الرجوع في الاجازة ويجب امضاء الاقرار  
 في مرض الموت من الثلث ان كان متما والا فمن الاصل والندب يبرهن الثلث  
 ومن ادعى الى غائب وجب عليه القبول وكذا من ادعى الى ولده واذا اقر  
 وارث بدين او ارث وجب عليه منه بنسبة حصته وكذا اثنان غير عديلين  
 فان اقر عدا لان وجب على الجميع ويجب اخراج قيمة الكفن من الاصل وكذا الذين  
 وحجة الاسلام والزكوة والخمس فان قصرت قسمت بالنسبة ويجب اخراج  
 الوصايا من الثلث قبل الميراث ويدخل فيه ثلث الدية ان كانت ومن مات  
 وعليه دين مستوعب لم يجز ان ينفق على عياله من ماله الا في الضرورة على وجه القرض  
 ويجب امضاء الوصية الشرعية ولا يجوز تبديلها فمن بدلها وجب عليه ضمانها ولا يجوز دفع مال  
 اليتيم اليه قبل البلوغ والرشد ويجب بعدها ويجب عليه القبول واذا ادعى الى صغير وكبير وجب على  
 الكبير امضاء الوصية ولا ينظر من ادعى الى اثنين لم يجز لاحدهما ان ينفر بنصف التركة الا  
 مع الاذن واذا انسى الوصي بعض المصارف وجب صوفه في البر ويجب اخراج الوصايا المتعددة  
 بالترتيب ان علم حتى يستوفي الثلث ومن ادعى لعدة وجب صرفه الى عتقه فان بقي شيء يجب  
 دفعه اليه **كتاب النكاح** وهو واجب عند الضرورة والنكاح من الوقوع في الحرام  
 ولا يحل الا بالعقد الدائم والمنقطع او ملك اليمين او تحليل الامة من ماله كما ولا يجوز الدخول  
 بالزوجة قبل بلوغ تسع سنين ولا يحرم الوطى بالملك قبله ويحرم ترك وطى الزوجة  
 الشابة اكثر من اربعة اشهر ان لم يكن الترك للاضرار وان كان لمصلحة  
 ويحرم الغيرة على الرجل ويحرم على المرأة في الحلال ويجب تمكين المرأة زوجها

من الاستمتاع المحرم كالوطى في الحيض ولا يجوز لها ان تمنعه ولو خافت الحمل  
 ولا تترك طائفة ولا تماطله اذ اطلب ولا تخرج من البيت الا باذنه ولا تمكن غيره من  
 نفسها ولا تترين ولا تنطيت لغيره فان فعلت وجب ازالته ويجب عليها حسن العشرة  
 معه ويحرم على كل منهما ان يوذى الاخر ولا يجوز ان تنكشف المرأة بين يدي اليهودية  
 والنصرانية ولا وصف الاجنبية للرجال مع المفسدة والخلوة الرجل بها ولا نظرها اليها  
 ولا الى شعرها ولا اترامها ولا لمسها ولا مفاتها ولا ما زحمتها حتى اخت الزوجة وامة  
 الغير الا القواعد من النساء فلا يعمرهن وتيمن وكذا ابناء الاعراب واهل السواد و  
 اهل الذمة بغير شهوة ويحرم على المرأة شق الجنب ولطمه الخد وفش الشعر وتفخيخ  
 الوجه ومباشرة المرأة من غير ثوب وان تحدث بستر زوجها وترك الحجاب والتمسك  
 بالصلوة ونسبة ولد الزنا الى الزوج والقيادة ويجب استئذان الولد على ابيه وعند  
 من زوجته ولا يجوز نظر المحصى الى المرأة ويجب القناع على الحرة بعد البلوغ لا قبله  
 مع وجود الناظر وستر شعرها عن الرجل خاصة ان كان غير محرم لها ولا يجوز للمرأة  
 النظر الى الرجل بشهوة وان كان اعى ويحرم الديانة والتغاير في غير محله وتركه في  
 محله والغيرة في الحلال ويحرم على المرأة ان تستقر نرجسها ولو بجلب محبة اليها  
 وصرفها من غيرها ويحرم الجماع والانزال في المسجد لغير المحصوم وتجب الاحتياط  
 في النكاح بزيادة على غيره **فصل** لا يجوز نكاح الحرة بغير عقد ولا يجوز بلفظ  
 الهبة من المرأة ولا وليها ولا بلفظ العارية ولا التحليل في الحرة ولا يجوز لاحد تزويج  
 البنت بغير رضاها من اب ولا اخ ولا غيرها وكذلك البكر البالغة الرشيدة التي ليس  
 لها اب ولا يجوز تزويج العم والحال والاخ والام على الصغيرة ولا الكبيرة بغير  
 رضاها ولا يجوز لاحد تزويج الصغيرة الا الاب والجد له مع وجوده ولا بد في البكر  
 المباشرة الرشيدة من رضاها ورضا ابيها ولا يصح نكاح الامة ولا العبد بدون اذن  
 المولى ولا يجوز النكاح مع قصد المزاخ وكذا التحليل ولا يجوز ان تزوج امرأة وهما  
 نكاح امرأتين اخرى **فصل** يحرم الزنا على الرجل والمرأة والمسلمين منه محصنا



وغير محصن وانزاله بكثرة البكر على غير الزوج والمولى بنكاح وغيره ومن فعل وجب عليه المهر في الحرمة وعشر القيمة في الامه ويجوز انزال في فرج المرأة الحرة ويجوز الغزل في الزنا على من فعل ويجوز الزنا على الرجل بالصدية غير المدركة وعلى المرأة بالحق غير المدركة ويعبد ما ولا يجوز غصب الاجنبية فرجها ولا الاجنبية ويجوز الزنا بالسلمة والكافرة والحرمة والامه قبل او دبر المحرم وغيرها ولا يحل وطئ الامه المشتركة ولا خلوة الرجل بالاجنبية ولا شئ من مقدمات الزنا كالجلوس بين الرجلين والالتزام والمس والتقبيل والنظر الى الوطئ في الحيض ولا التفاس قبل الزوجه والامه ولا غيرها ولا في الصوم والاحرام والاعتكاف ويجوز اللواط على الفاعل والمفعول والتماكين منه ومقدمااته حتى النظر بشهوة ولواط البالغ بغيره وبالعكر والايقاب ما دونه ونوم رجلين في لحاف مجردين من غير ضرورة ويجوز المسحوق على الفاعلة والمفعول بها ونوم المراتين في لحاف مجردتين ونكاح البهائم وان كانت للفاعل والاستمنا والقيادة ومباشرة الاجنبية ولو من وراء الثوب والحركة حتى ينزل ويجب الورع والعفة عن المحرمات وحفظ الفرج من الزنا والنظر المحرم **فصل** يحرم نكاح الام وان علت والبنت وان نزلت والاخت و العمة والخالة وبنت الاخ وبنت الاخت وان سفلت ويجوز من الرضاع ما يحرم من النسب من الحرائر والاماء الا الاخت من الام وكذا الاربع الاخيرة من الام لا شترائط اتحاد الفحل ولا يثبت التحريم في الرضاع الا برضاع يوم وليلة او خمس عشرة رضة متواليات يروى في كل رضة ويشرب من الثدي ويكون اللبن عن ولادة و الرضا في الحولين للرضاع ويثبت ذلك بالبينة لا بقول المرضعة وحدها ومن تزوج رضيعه فارضعها امراته وام ولد لا حرمتا عليه ان كان دخل بالكبيرة والا فالكبيرة ولا يجوز تزويج المرأة على عمتها ولا خالتها ولو من الرضاعة بغير اذن ولا على اختها من الرضاعة مطلقا ولا يحل للرضاع اولاد الفحل مطلقا ولا اولاد المرضعة نسباً ولا رضاعاً من لبنه ولا يجوز ان ينكح ابو المرضع في اولاد صاحب اللبن مطلقا ولا في

اولاد المرضعة ولادة واذا ارتضعت المرأة مملوكها انعتق وحرم عليها بيعه **فصل** تحرم امرة الاب وان علا والولد وان نزل وان لم يدخلا ومن ملك امه فوطئها او متها او نظر الى عورتها ونحوها بشهوة حرمت على ابيه وابنه لا بمجرد الملك ومن زنى بجارية ابيه وان علي قبل ان يطاها الاب حرمت على الاب لا بعد الوطئ ومن زنى بامرأة حرمت على ابيه وابنه وحرم عليه امها وبنتها ولادة ورضاعاً الام مع سبق الزويح ومن زنى بعمته وخالته حرمت عليه بنتاهما ومن زنى بذات بعل او ذات عدة رجعية حرمت عليه مؤبد او الا فلا لكن تجب عليها العدة له ولا غيره ومن لا طبع له فاقب حرمت عليه امه وبنته واخوته ابد او الا فلا ولا يتروج احدهما ابنة الاخر وروى تحريم الزوجة اذا اقرب زوجها اخاها ومن تزوج ذات بعل او ذات عدة لا حرمت عليه ابد ان كان عالماً ودخل والا فلا بل العقد باطل ويجب المهر مع الدخول والجهل ومن تزوج امرأة دواماً او متعة فدخل بها حرمت عليه ابنتها كانت في حجره او لا وان لم يدخل بالام لم تحرم البنت عينا بل جماعاً والحرمة والامه سواء في ذلك تحرم الام والجدة وان لم يدخل بالبدن ومن ملك امه فوطئها حرمت عليها وبنتها ولو حررتين وبالعكس ويجوز الجمع بين الاختين في الزنا ونحو نسباً ورضاعاً دائماً ومتعة والتفريق حتى يتزوج احداهما في عدة الاخرى الرجعية وفي عدة المتعة فان تزوج اختين فمعد وجب عليه فراق احداهما ومن تزوج امرأة ثم تزوج اختها او امها وجب عليه مفارقة الثانية وبطل العقد ويجنب الاولى حتى تنقضي العدة ان كان دخل بالثانية ويجوز الجمع بين الاختين في الوطئ لا الملك فان وطئها عالماً حرمتا عليه حتى يخرج احداهما عن ملكه لا بقصد العود الى الاخرى ولا يجوز تزويج بنت الاخ على عمتها ولا بنت الاخت على خالتها الا باذن ويجوز الزويج في حال الاحرام فان فعل عالماً حرمت عليه مؤبد وكذا الملاعنة والمقدوفة صماء او خرساء ومن دخل بها قبل تسع فاقضاها ولا يجوز التصريح بالخطبة لذات العدة ولا الجمع بين ثنتين من ولد فاطة عليها الصلوة والسلام ولا يجوز تزويج الامه على الحره الا باذنها ويجوز على



الاذنان وطىامة اذا كان لها زوج او كانت في عدة **فصل** لا يجوز ان يتزوج  
الحرة اكثر من اربع حرائر وامان ولا ازيد من امتين من جملة الاربع ومن كان عند اربع  
فطلق واحدة رجعيًا لم يجز له تزويج اخرى حتى تنقضي عدة تمام فان فصل بطل ومن  
تزوج خمسًا في عقد وجب له سبيل حديث ومن تزوج بنتين عقد وعند ثلاث  
فارق لهن مائة واذا سلم الكافر عند اكثر من اربع وجب عليه مفارقة ما زاد ولا يجوز  
ان يتزوج المرأة بين زوجين ولا في عدة احد مما لا يجوز للعبد ان يتزوج اكثر من حرتين  
جمعًا او حرة وامتين اربع اماه ولا يجوز له ان يشتري الا باذن مولاه ومن طلق امرأة ثلاثا  
حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره ومن طلق نسعا للعدة حرمت عليه مؤبدا واذا طلق  
الامة طلقان حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره **فصل** تحرم مناحة الكفار حتى  
اهل الذمة الا في الضرورة والمستضعفة والمستأمنة والامة بالملك ويحرم تزويج الناصب  
بالوفعة والناصبة بالمومن الا لضرورة وثيقة **فصل** لا يجوز التمتع بالبنت قبل البلوغ  
بغير اذن ولي ولا بامة الرجل بغير اذنه ولا بالامة على الحرة الا باذنها ويشترط الانجاب  
والقبول وتعيين المدة المضبوطة والمهر ويجب شرط الذي يذكر في العقد ويجب عليها  
مع الدخول ان تعتد بعد المدة بطهرين بان ترى الحيضة الثانية وان لم تتم وان لم تر  
دمًا فخمسة واربعون يوما ومن الوفاة في المدة اربعة اشهر وعشرا ومن الحمل  
بالوضع ولا يجوز لها ان تزوج في العدة الا بالزوج ومن قتع امرأة ثم وهبها  
المدة لم يجز له الرجوع ولا يجوز نفق ولدها وان عزل او شرط مع الشرايط **فصل**  
يجب استبراء الامه على المشتري الامه المستتنة ومن علق سرية وجب عليها العدة  
ثلاثة اشهر ولا له عقد عدل اخر من الطلاق ويجب استبراء الامه المسبية ومن طامه  
موتت عليه امها وبنتها فباؤها واختها حرام ولا يحل للمشتري الاستمتاع بها الا بعد  
الايمان والقبول والقبض باذن البائع ومن علق امه حرمت عليه الا ان يتزوجها  
بما لا يبرأ حرمت عليه الا ان يبرأ فان لم يبرأ حرمت عليه الا ان يتوب في العدة  
ولا يجوز للعبد ان يتزوج ويشتري ما لا يتصرف في ماله الا باذن مولاه الا الاكلة

الوطي

من الطعام وكذا المكاتب لا يتزوج بدون اذن فان فعلا كان موقوفا على اجابة  
المولى ولا يجوز للعبد المشترك التزويج الا باذن الجميع ويكفي الشكوت بعد العلم بالعقد  
والعتق والامر بالطلاق ولا يجوز الرجوع في الاجابة ولا تزويج امه الرجل بغير اذنه ولا  
يحل وطىامة الغير بغير عقد ولا تحليل ولا يمين بالعارية واذا حل المولى من امه الرجل  
ما دون الوطى لم يحل فان وطئها وجب عليه غشقيتها ان كانت بكر او نصف الغش  
ان كانت ثيبا وان حل له نوعا من الاستمتاع لم يحل له غيره فان حل الوطى حل ما  
دونه ولم يحل للبيع والخدمة ومن زنا بامة وجب عليه التوبة والتحلل من المالك واذا  
اشترى زوج الامه بعضها حرمت عليه حتى يشتري الباقي فاذا اشترى بها بطل العقد  
وحلت له بالملك ومن اشترى احد الزوجين فله الفسخ فيبطل العقد واذا اشترى المرأة  
زوجها او بعضه بطل العقد فان اعتقه وادعت تزويجا وجب تجديد العقد وغصب  
جارية فاولد لها وجب عليه مرقها ومرد الولد لما لكما ولا يحل لاحد الشركاء وطىامة  
المشتركة **فصل** من تزوج امرأة بها عيب ودخل وجب عليه المهر الا ان تكون  
دلت نفسها وان دخل بعد الجلب بالعيب لم يجز له الفسخ وان دلتها ولتها ودخل  
الزوج وجب على المولى المهر ولا يجوز للمسلمين جعل النحر والخنزير مهرا ويجب اداء  
المهر مع الامكان ونية اداؤه مع عدمه وان لم يملك لها مهرا ودخل وجب مهر  
مثلها ومن تزوج على مهر السنة وجب عليه خمس مائة درهم ولا يجوز للرجل ان  
ياكل مهر ابنته ولا يقبضه الا ان يكون وكيل او تكون صغيرة ومن تزوج امرأة  
على حكمها لم يجز لها ان تحكم باكثر من مهر السنة ومن تزوج ابنه ضمن المهر ولم يكن  
له مال وجب على الاب المهر والا وجب على الولد وان كان صغيرا ومن طلق قبل الدخول  
وجب عليه نصف المهر ونصف غلته ان كان له غلة وبعد الدخول فهو اكل  
يجب الجميع ولو شرطت في المتعة على الزوج استمتاعه بما دون الوطى لم يحل الوطى الا  
ان تاذن ولو شرطت امرأة ان لا يخرجها من بلدها وجب عليه الوفاء ولو تزوج النخصر  
ودخل وجب عليه المهر ومن اقتض بركا باصبعه لزم مهرها ولو تزوجت لامة الولد



بغير إذن فإلى وجب المهر على الأم ومن طلق امرأة قبل الدخول وقبل فرض المهر وجب  
ان يمتنعها بحسب حاله في الغنى والفقر وأما ما أتت أحدهما بعد فرض المهر وجب نصفه  
مع عدم الدخول **فصل** يجب للزوجة ليلة من أربع وللثنتين ليلتان وللثالث ثلاث  
وللأربع أربع وإذا كن أربعاً لم يحز تفضيل أحد منهن في القسم والأجاز ويجب العدل  
في القسم والواجب المبيت لا المواقعة إلا بعد أربعة أشهر ويجب للحرّة ضعف الأمت  
وكن الدّميّة والمسلمة **فصل** يجب الاعتراف بولد الزوجة والأمة مع احتمال  
كونه منه إذا ولد ما بين ستة أشهر وتسعة بعد الوطى ولا يجوز تمنى موت  
المؤمنين خصوصاً الأولاد ولو أناتا من عزل عن المرأة لم يحز له نفى الولد وكن الو  
انزل على فرج زوجته البكر فحلت وكن الووطى أمته ثم شك في وقت الوطى فهو  
وجوب العقيقة ولا يجوز لغيره من المولود بدنها ويجب ختان الصبي عند البلوغ  
وكن الكبير إذا لم يكن فعل ولو كان كافراً فاسلم ويجب إعادته إن بنتت الغلظة  
بعد ولا يجوز ضرب الأولاد على بكاءهم ولا جبر الحرّة على إرضاع ولدها ويجوز ضرب  
الطفل وأقله أحد وعشرون شهراً ويجب بر الوالدين ويحرم عقوقهما وقطيعة  
الأرحام ومن أقر بولد لم يحز له انكار ولا يجوز الانكفاء من النسب الثابت **فصل**  
يجب نفاق الإنسان على نفسه وعلى بويه وأولاده وزوجاته وماله ودينه وفي  
سائر الواجبات من الزكاة والحج وأداء الدين وغير ذلك ويشترط في وجوب نفقة الأب  
ولا ولا حاجة لهم وغناه وفي نفقة الزوجة عدم النشور ويجب نفقة الحبل المطلقة حتى تضع  
والانفاق على المطلقة الرجعية وعلى الحامل المتوفى عنها من مال الحمل ويجب نفقة المملوك وإن  
اعتقه إذا لم يكن له كسب ولا يجوز الشرف ولا القنبر في النفقة **كتاب الطلاق وما يتبعه**  
يشترط في المطلق البلوغ ولو عشا والعقل والاختيار والقصد ووقوع الصيغة وهي  
لفظ طالق واسماء الرجالين عدلين ويشترط الخلو من الحيض إن كان دخل وطهر الواقعة  
إلا الحامل والصغيرة والياسنة وزوجة الغائب ولا يجوز الطلاق قبل التزويج ولا  
طلاق الأب زوجة الولد **فصل** كل امرأة طلقت ثلاثاً حرمت على المطلق حتى

تنكح زوجاً غيره وإذا طلقت تسعين لهما بينهما رجلا ان حرمت عليه مؤبد أن  
مرجع في العدة لا ست مرات إن جامع ثم طلق والأفلا ويشترط في المحلل البلوغ  
والدخول ودوام العقد وإذا طلقت الأمة مرتين حرمت على المطلق إلا بعد  
المحلل فإن اشتراها أو وطئها مولها لم تحل للزوج **فصل** لا عدة على المطلقة  
الصغيرة ولا الياسنة ولا غير المدخول بها ويجب العدة على المطلقة فيما سوى  
الثلاث والواجب من العدة ثلاثة أطهار فتبين بروية أول الحيض الثالث إن تأخر  
الأول عن الطلاق ولو ليس إلا فأول الرابع فلا يجوز الرجوع للزوج فإن كانت  
لا تحيض فثلاثة أشهر وإن كانت تحيض في ثلثة أشهر مرة فثلاث حيض وأستة وإذا  
حاضت مرة ثم بلغت سن اليأس وجب عليها إتمام العدة بثمهرين ويجب العدة  
على المختلفة والباراة والمطلقة ثلاثاً أما استثنى ولا يجوز الرجوع للزوج في الصور  
الست إلا أن ترجع المختلطة والباراة في البذل قبل الخروج من العدة فله الرجوع  
في طلاقهما والعدة لا يجب على الحامل المطلقة وهي وضع الحمل ولو من ساعتهما وذا  
التوأمين تبين بوضع الأول فلا يجوز للزوج الرجوع ولا يجوز لها أن تنزع الأول  
بعد وضع الثاني ويجب عليها الرجوع في الحيض والطهر إلى ما مر في محله ولا يجوز المطلقة  
مرجعياً أن تخرج من بيت زوجها ولا تحج مندوباً بأذنه وليس له أن يخرجها  
إلا أن تأتي بفاحشة ويجب عليه نفقتها في العدة وإذا ادعت انقضاء العدة مع الاحتياط  
وجب القبول ويجب العدة على المسترابة بالحمل إلى تسعة أشهر ويجب العدة من يوم طلق  
لا من يوم بلوغ الخبر فإن علمت بعد انقضائها سقطت ويجب عدة الوفاة من يوم بلوغ  
الخبر وإن كان بعد سنين لا من يوم الموت ويجب على المتوفى عنها الحد أد بترك  
الزينة والطيب والواجب من عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام فإن كانت حائلاً  
فبعد لأجلين منها ومن الوضع وأما ما أتت في العدة الرجعية وجب عليها استئنا  
عدة الوفاة وذات البعل إذا تزوجت ودخل وجب عليها العدة من الثاني  
كالمطلقة ويجب مفارقتها له والرجوع إلى الأول والواجب على الأمة من عدة







من المطلق بالنسبة ولا يجوز لسان يؤخر نجا عن محله ولا ينصرف في ماله بما زاد  
عن القوت الا باذن مولاه ولا ينج ولا يتزوج الا باذن ويجرم وطى المكاتبه على مولاه  
الا ان تقضى ويتزوجها فان فعل بغير عقد وجب عليه مهر امثالها ويجب الوفاء  
بشروط الكتابة المشروعة **فصل** من اقربى وجب عليه انقيام بما ادركه الى صاحبه  
واذا اقر في مرض الموت وكان غير متهم وجب من الاصل والا ثلث الثلث ومن اقر  
بوادب او دين وكان المقر اذنا وجب عليه حصه لان يقر عدلان فيجب على الجميع  
**فصل** الجعالة لازمة بعد العمل فيجب ما شرط على محل بعد الاتيان به  
ولا يجوز على المحرم ولا يلزم **كتاب الايمان والعهد والنذر**  
تحرم اليمين الكاذبة والضرة دة او تقيته ولا يجوز ان يقال فيما ليس يحكم الله به  
كلا ويجب الرضا باليمين الشرعية ويجرم الحلف ولو صادقا بالبراءة من الله ورجيها  
او امام ويجب العمل بما حلف عليه الا في معصية كتحريم حلال او تحليل حرام  
او قطعية الحرم او مروج شرعي او ديني ولا يجوز الحلف بغير الله ولا ينقصد  
يشترط البلوغ والعقل والاختيار والقصد وكذا العهد والنذر ولا يجوز ان يحلف  
ولا يستحق الا على العلم او تقيته او اثبات فعل المغير وتنقذه على ترك الحرام وفعل الواجب فيجب  
الكفارة بالحنث وكذا النذر والعهد ومن حلف ان لا يشرب من لبن عز ولا ياكل من  
لحمها اقل من شربة او لا يشرب او لا ياكلها ومن احلف المنكر لم يجز له ان يخاص من ماله ولا اجاز  
ولا ينقصد النذر حتى يقول الله عز وجل كذا ويكون عبادة ان كان شكرا ومن نذر بالتصدق  
بمال كثير وجب عليه ثمانون درهما ان نوى الدراهم وان نوى الدنانير فثانوا ايضا  
ويجب الوفاء بالنذر مع الامكان لا مع التعذر ولا ينقصد في المروج والمعصية ولو تجدد  
المروجية **كتاب الصيد والذب** باجم يحل صيد الكلب المعلم مع  
التسبيح الا ان يدرك ذكوته فلا يحل الا بهما ولا يجوز اكل صيد حيوان آخر الا ان يدرك  
ذكوته وكذا ما صاده كلب غير معلم ولو مع معاذرة ما صاده المعلم من غير ان يرسله  
صاحبه وكذا اذا سمى غير الذي ارسل ويحل ما صيد بالسلاح كالسيف والرمح

والسهم ولا بالناخري غير الحدايد الا ان يذكي واذا دمي صيدا فوقع من جبل  
او حائط او في سائر فئات لم يحل اكله الا ان يكون اسنخا رجاس الماء وكذا اذا غاب عنه  
ولم يعلم ما قتله ولا يحل صيد القراخ قبل ان تطير بالسلاح وكذا الا بل والبقر  
والغنم الا ان يستصعب يضطر اليها من ضرب صيدا فابا من عضوا لم يحل ذلك العضو  
ومن صاد طيرا فعرف صاحبه او اذعاه من لا يتهمة وجب عليه رده **فصل**  
لا يجوز التذكية بغير الحدايد الا في الضرورة فتجوز بالمرودة والقصية والعود والجر  
والعظم ونحوها ويعتبر في النحر الطعن في اللبنة وفي الذبح كونه في الحلق عند اللسان  
ولا يحل ما ذبح من غير المذبح وكذا النحر اذا ذبح والمذبح اذ انحر والنحر  
مخصوص بالابل ولا تحل الذبيحة اذا سلخت قبل ان تموت ولا بد من الحركة  
الاختيارية بعد اذ خروج الدم المعتدل والا لم تحل ويشترط استقبال القبلة  
بها والتسمية فان ترك احداهما حرمت لانسيانا والحنين ان يخرج حيا لم يحل  
الا بالتذكية ولا يحل بذكوة امه اذا اشعر او اوبر ولا يحل ما مات بغير ذكاة ولا  
ما ذبح على النصب ولا ذبيحة احدا من الكفار ولو ذمي وان سقى ما يقطع من اعضاء  
الذبيحة قبل ذبحها سبغة لا يحل وذكوة السمك اخراجه من الماء صيدا لا يحل ما مات  
في الماء وذكوة الجراد اخذ **كتاب الاطعمة والاشربة**  
تحرم الميتة والدم ولحم الخنزير الا عند الضرورة الشديدة بقدر البلعة  
ولا يحل شئ من المسوخ ولا من السباع ولا من الحيات ولا من القربان ولا من  
السمك الذي ليس له فلس ولا الطافي ولا السمكة التي يملكها الحية ثم تطرحها  
وقد تسخت فلو سها ولا السحفات والسرطان والضفادع والحيتان ولا طائر الجوهول  
الذي ليس له مناقص ولا حوصلة ولا صيصية ولا ما يصفى عاليا ولا بيض ولا يوكل  
لحمه فان اشتبه حرم ما استسقى طرفاه والشاء اذا شربت نحر حتى سكوت ثم ذبحت  
لم يحل اكل ما في بطنها وان شربت بولا لم يحل حتى تغسل ويجرم الجدي الذي  
يرضع من لبن خنزيرة حتى يشب ويكبر ونسلها اذا علم بيمينته ويجرم تخوم الدواب



به اية الهداية  
 كذا ان نصيب الشفعة واحياء الموات  
 الجلالة قبل الاستبراء وبيض الدجاج الجلالة قبل فحرم لحم البهيمة التي ينكحها  
 الاذى لمنها لا يولكل من الذبيحة الدم والخصيتان والثانة والقضيب والطحال  
 والمراة والفرج وخزرة الدماغ والفرف والشعر المشيمة ومخ الصلبة والحنجرة  
 والعلبا والرحم والاوداج والجلد والعظم والقرن والظلف والفرد ويكره  
 الكليتان والعروق واذا ان القلب ولا يحل اكل البية الغنم اذا قطعت وهي احياء ولا  
 الاستصباح بها ويجوز استعمال جلد الميتة وان دبره واذا اشتبه اللحم وضع عليه  
 النار فان انقبض فحلال وان انبسط فحرام وتحرم الفارة ونحوها والمائعات  
 النخسة واذا طبخ الجرح مع سمك حرم اكل ما سال عليها الجرح وكذا الطحال شقرا  
 ولا يجوز اكل الخنطة اذا سال عليها شحم الخنزير ولو كان غسلا ولا يحل ما دبح  
 بغير اسم الله تعالى ويجوز بيع الميتة ونحوها في الضرورة على الباسي والعادي ويجوز  
 اكل الطين الا طين قبر الحسين صلوات الله عليه وسلامه لشفاء بقدر الحاجة  
 او اقل ويجوز اكل والشرب في آنية الذهب والفضة ولا كل على ما لا يشرب  
 عليها الخمر والجلوس عليها اختيارا **فصل** لا يجوز اطعام الكافر الا لضرورة  
 او نية ولا اكل من طعام الغير بغير اذن او طيبة نفس ومن تضمنت الآية مع عدم  
 الكراهة ويجب اكل والشرب عند الضرورة واطعام المومن عندها ولا يبيح  
 ترك التسمية في اول الاكل ولا التحية في اخره ويجب اكرام الخبز والحنطة والتعير  
 ولا يجوز اهانتهما ودسها بالرجل ولا استنجاؤا بالخبز ولا يجوز اكل شيء من النباتات  
 ولا من المنجسات ولا الخبثات وما فيه ضرر للبدن الا انسانا الا في الضرورة ولا  
 شيء من المسكرات والسموم وكل حيوان له ناب او مخلب ولا يجوز التداوى بالحدوم  
 من خمر وخيرة ولا البزياق الذي فيه لحوم الا فاعى **فصل** يحرم كاح سمير غلا  
 حتى يذهب ثلثاه فيحل ولا يجوز شربه اذا اخذ مطبوخا من بهيمة قبل ذهاب  
 الثلثين ويجوز شرب الخمر ولا يجوز سقيها مكلفا ولا صغيرا ولا مملوكا ولا كافرا  
 ولا كراكل محرم ومن اهانها وجب قتله ويجب التوبة من شربها ويجوز اكلها

كذا ان نصيب الشفعة واحياء الموات  
 به اية الهداية  
 عليها وكل مسكر حرام وكل ما اسكر كثيرا وقليله حرام والتبديد حرام والفقاع  
 حرام بعد غليانه ولا يحل شرب الخمر في الضرورة ولا في النقية وكل مانع يقطر  
 فيه المسكر سوى الماء الكثير حرام ويجوز بيع الخمر النبوية والمسكر الفقاع ويجوز بيع  
 الخمر وحملها وحفظها وبيعها وشراؤها واكل ثمنها والمساعدة على شربها  
 ولا يجوز بيع الغنم بالعصير **كتاب الغصب** وهو حرام ومن زرع  
 او غرس في ارض منصوبة وجب عليه اجرها وله الزرع والغرس ويجب  
 رد الغصب الى مالكه واذا بنى في ارض بغير اذن وجب رفع البناء وتسليمها  
 الى مالكها ويجوز اكل مال اليتيم عدوانا والتصرف في المال المنصوب حتى لا يفتاق  
 في الحج ونحوه مع معرفة مالكه ومن غصب امته فاو لداها وجب عليه ردها ورده  
 الولد او قيمته ومن غصب دابة تضمن قيمتها ان تلفت وارشها ان عيبت واجرة  
 مثله ولا يجوز تصرف الغاصب ولا غيره في المنصوب بغير اذن سوا ذلك  
**كتاب الشفعة** تجب للشريك الواحد خاصة قبل القسمة لا بعدها  
 الا مع الشراكة في الطريق اذا بيع مع الملك وتجب في الارضين والدور والمساكن و  
 الامتعة ولا يجوز لليهودي والنصراني الاخذ بالشفعة من المسلم ولا في السفينة  
 والنهر والطريق والرحى والحمام ولا في الدار اذا اشترت بريق ومناج وجوز  
 واذا كان الثمن حاضرا وجب امهاله ثلثة ايام وان كان غائبا بقدر الوصول وزيادة  
 ثلثة ايام **كتاب احياء الموات** من احيا ارضا مواتا فهي له  
 عليه في حاصلها الزكوة ومن غرس غرسا فهو له ومن استخرج ماء ملكه واذا  
 تشاح اهل الماء وجب ان يحبس على الاعلى للزراعة والثلث الى الكعب ثم يرجع الى الكعب  
 ثم يرجع الى ما يليه ولا يجوز احياء حريم الملك وحريم النخلة الممر اليها ومدن  
 جرايدها وحريم البير العارية اربعون ذراعا حولها وري خمسة اواني عطر او  
 طريق فخسة وعشرون بين القناتين خمسمائة ذراع في الصلبة والف في الرخوة  
 وبين بئر العطن الى بئر العطن اربعون وبين الناضح الى الناضح ستون وحده الطريق خمسة



ادفع وحريه البئر المحذرة خمسة وعشرون ولا يجوز الاضرار بالمسلم ولا ازالة  
 الضرر عن نفسه ولا يجوز حفر قناة يجنب اخري تضربها فان فعل فلا لاول الازالة  
**كتاب اللقطة** يجب تعريفها سنة في المشاهدة ان بلغت درهما فصاعدا ثم  
 سقطها لمالكها او ملكها ان التصديق بها وفي الاخيرين يجب دفع العوض ان جاء حيا  
 ومن اشترى حيا فوجد في بطنها مالا وجب ان يعرفه البائع فان عرفه والا فهو للفقير  
 لا يجب ذلك في السمكة ولا يجوز التقاط البعير في الفلاة ولا الشاة الا ان يكون  
 في غير كلاء سواء فان فعل وجب التعريف ومن ترك تعريف اللقطة فثلثت وظهر صاحبها وجب عليه  
 ضمة انها ومن صاد طيرا مستويا الجناح وعرف صاحبه وجب ردّه اليه والا فهو له  
 ان ادعاه من لا يتهمه وجب دفعه اليه ولا يجوز التقاط المملوك فان فعل وجب  
 التعريف على مولاه **كتاب المواريث** لا يرث الكافر المسلم ولو ذميا  
 الا ان يسلم قبل القسمة ولا يرث القاتل المقتول ان كان عملا ولا يرث المملوك  
 ولا يورث وحكم المبعوض مبعوض ومال الرق للمولى وان اعتق قبل القسمة ورث  
 ومن لا وارث له الا قرابة المملوك يجب شراءه بالقيمة ويجبر مولاه على البيع ثم يعتق  
 ويورث ولا يجوز شرط ميراث المكاتب **فصل** الاقرب من الاقارب يمنع الا  
 الا ما استثنى والاخوان والاخوان لا يرثون الاخوان والاخوان لا يرثون  
 وورثوا بمنعوا الا اعمام والاخوان فان فقد الجميع فالمعتق ثم ضامن الجديرة ثم  
 الاعمام ويرث الزوج والزوجة مع الجميع ومنعوا الا اعمام **فصل** الفروض ستة  
 فالنصف للزوج مع طهر الولد واللبنت مع عدم الذكر والاخت من الابوين والاب  
 كذلك والربع للزوج مع الولد والزوجة وان فقدت مع عدمه والثلث للزوج  
 نصيبا على مع والثلثان للبنين نصيبا على مع عدم الذكر والاختين نصيبا على الاب  
 والاخوان كذلك والثلث للام مع عدم الولد والاخوة وللانثيين نصيبا على الاخوة  
 للام والسادس للاب مع الولد والام مع الولد والاخوة والاخوان والاخوان مع وجود  
 الاب والاخت من الام ويجب رد الباقي على ذوي الفروض بالنسبة مع عدم

اي الزوجين والاخوان

الحاجب والمانع من مساواة اقرب ولا يرث على الزوج والزوجة مع وجود وارث  
 غير الامام ويجب جبر الوالي الناس على الفرائض لصحتها ولا يجوز الحكم بالعول  
 بل يدخل النقص على البنات والاخوات للاب والابوين ولا بالتعصيب على يرث  
 الباقي على اصحاب السهام **فصل** يرث الاب والام والذكر مثل حظ الانثيين  
 الذكر من ميراث ابية بالحياة اذا لم يكن ذكر اكبر منه ومن انفرد منهم فله الجميع واو لا ولا  
 يرثون مع عدمهم وكل منهم نصيب من يتقرب به ويمنع الاقرب الا بعد والام  
 السادس والثالث والباقي للاب مع عدم الولد **فصل** يرث الاخوة للابوين  
 او اب للذكر مثل حظ الانثيين والام مساويا ومن انفرد منهم فله المال ويمنع من  
 تقرب بالاوين من تقرب بالاب بالام ويخص من تقرب بالاوين بالرد وكذا من  
 تقرب بالاب واو لا الاخوة يرثون مع عدمهم ويأخذ كل نصيب من تقرب به  
 ويمنع الا بعد الاقرب ولا يمنعهم الجدة الا في ولا الاخوة الجدة الا بعد والجدة مع الاخوة  
 كالاخوة والجدة كالاخت **فصل** يرث الاعمام والاخوان مع عدم المرتبتين السابقتين  
 خاصة والاخوان الثلث بالسوية ولو واحد او للاعمام الباقي ولو واحدا بالنقص  
 ويمنع من تقرب من الاعمام بالاوين من تقرب منهم بالاب وكذا ابين الاخوان يرثه  
 او لا وهم مع عدمهم لا معهم الا ابن عم لاب وام مع عدم لاب فيمنع العم ويرث  
 كل نصيب من يتقرب به **فصل** يرث الزوجان مع جميع المواتب واذا انفرد الزوج  
 فله المال كله وكذا الزوجة في غيبة الامام وترث الزوجة في الرجعية لا البائنة و  
 ترث المطلقة في مرض الموت للاضرار الا ان تقضى سنة او برب او تزوج **فصل**  
 يرث المعتق مع قلة القرابة فان لم يكن قضا من الجديرة فان لم يكن فالا مأمور ولد الملائمة و  
 لا يرثه الاب ولا من تقرب به ولا يرثه ولد الزنا لا يرثه الزانيان ولا يرثها **فصل** فاذا  
 اقر اثنان ينسب مع الشرائط لزمهما ووافقا واحتققت يورث على الشرج الزنى يورث  
 منه فان بال منهما فله الذي يبذل منه فان تقفقا الذي ينقطع اخيرا فان انفقعا الذي  
 ينبعث ويحكم فيه ايضا بالاحتلام والحيف والشدى فان اشتبه فله نصيبين والله اعلم



عذر من الفرجين يحكم فيه بالقرعة ومن له داسان او بدنان يوقظ من نومه فان  
انتبهما فواحد والا فانتان والحمل لا يرث الا اذا ولد حيا والغرة والمهدوم عليهم  
يرث كل منهم من الاخر مع القرابة والشرائط والمجوس يرثون بالصحيح والفاسد  
**كتاب القضاء** لا يجوز ان يقض الا من اجتمع فيه الايمان والعفة  
والكورة والعلم بحكم ثابت عن المعصوم ويجب الرجوع الى الامام في جميع الاحكام وفي  
تفسير القرآن ولا يجوز العمل بالرأى والظن ونحوها ويجب العمل باحاديث الكتب المعتمدة  
التي يرويها الامامية فان اختلف وجب الترجيح بالمرجحات المنصوصة ولا يجوز تقليد  
غير المعصوم الا فيما يرويه عنه مع ثقة ويجب الاحتياط في كل مسألة لم يعالجها جميع احتمال  
التحريم ويجب على القاضي الانصاف وسامع كلام الخصمين ويحرم عليه الرشوة والميل  
عن الحق والحكم بغيره ويجب الحكم بالبينة من المدعى واليمين من المنكر والاقرار  
واليه والنكول مع يمين المدعى او علم الحاكم وفي لهدم بالقسامة من المدعى مع اللوث  
او البينة من منازع المنكر ولا يعمل المال الحرام في الواقع لمن علم انه سبطل ولا بد  
من البينة واليمين في دعوى دين على الميت واربعة في الزنا ولا بد من العدة ويجب الحكم  
في الدعوى المالية بشاهد ويمين وبشهادة النساء ولا بد من اربع او ثنتين ورجل  
او ثنتين ويمين ولا يجوز الخلف ولا خلاف الا بالله واسمائه المخصوصة **كتاب**  
**الشهادتين** يجب تحصيل الشهادة كفاية واداءة علينا لوللعمامة وتصحها  
بثبوت الحق عنه القاضي ولو تغيرها بحيث لا يريده الحق ولا ينقص ويحرم  
الرجوع عن الشهادة اذا كانت حقا وكتماها ولا يجوز شهادة الزور واذا اجمع  
الشاهد بعد الحكم وجب ان يفرم بقدر ما تلف من المال الا ان يكون قائما  
بعينه فيجب مده على صاحبه ولا يجوز قامة الشهادة على المعسر مع خوف  
ظلم الغريب ولا يجوز قامة الشهادة الا بالعلم وان حصل بالخط والختم مع من  
الغزو ولا يقبل شهادة الفاسق ولا المتهم كالشريك والاجير والخصم ولا ولد الزنا  
ولا الاعراب بالزور والسطرنج ولا المقامر ولا المغنى ولا المستعجل ولا القاذف

ولا السائل بكفه ولا تجوز الشهادة على الخيف والرياء وخلاف السنن **كتاب**  
**الحدود** يجب قاستها مع شرائطها ويحرم تعذيبها ويشترط في وجوبها البلوغ  
والعقل والاختيار وعدم الجهل والشبهة ولا يجوز اقامتها في ارض العدو ومن  
اقربجد الله وجب عليه فان انكر لم يسقط الا القتل والرجم ويسقط بالتوبة قبل  
ان يؤخذ ولا يجوز الشفاعة في حد ولا الكفالة فيه ولا يجوز ان يقيم الحد الا امام  
او نائبه الخاص والعام والسيد على مملوك ولا يجوز ان يحد في الحرم الا من جنى فيه  
**فصل** يجب الحد بالزنا عليهما فيرجم المحصن بعد مائة جلد ان كان شيخا  
ولا رجم بغير جلد ويجلد غير مائة جلد ويغزر غير البالغ ومن اكره المرأة على الزنا  
وجب عليه القتل وان لم يكن محصنا ويسقط عنها ويقتل الحر في الرابعة بعد الحد  
ثلثا والمملوك يجب عليه خمسون جلد ويرجم في التاسعة ولا يثبت الا باربعة  
شهودا والاقرار اربع مرات والذي املك ولم يدخل بمائة وينفى سنة الى  
مصر اخر واذا زنى الذي بمسيلة وجب قتله **فصل** يجب باللواط مع عدم الايقان  
حد الزاني ويقتل المفعول على كل حال وكذا الفاعل مع الايقان ويشترط فيها  
البلوغ والعقل والاختيار وعلى غير البالغ التعزير ومن قبل غلاما بشهوة وجب ان يغزر  
مائة سوط ولا يثبت مع عدم البينة الا بالاقرار اربعا **فصل** يجب بالسحر حد الزنا  
مع عدم الاحصان والقتل معه ويقتل في الرابعة مع عدمه والمرأة اذا اجامعها  
فزوجها فاسحقت بكرا فجلت وجب عليها الرجم ومهر البكر ويجب القواد خمسة وسبعون  
سوطا وكذا القوادة وينفيان من مصرهما **فصل** لا يجوز قذف المسلم الكافر  
حتى القاذف ممن قد فيه ويجب ان يضرب ثمانين جلد ان نسب احدا الى الزنا او نسب  
اباه او امه او نسبه الى اللواط فاعلا او مفعولا وفي التعزير وكذا الهجاء وكذا الصغير  
وحد القاذف الى من نسب الى الزنا واللواط لا يجب الا ان يطلب به صاحبه ويسقط  
بغفوة ومن اقرب بالقذف وجب عليه وان انكر لم يمسأه اذا تقاذفوا سقطت وجبت  
التعزير ومن عفى عن حق لم يجز له الرجوع ومن قال لا خراحت لم يملك وجب



تعزيرة ويجب قتل من سب نبيا او اماما ويجوز قتل الناصب مع الا من ويجوز  
 من شرب الخمر والنبيذ او الفقاع او المسكر ولو قليلا ثمانين جلدة وقتل من استحل لثمة امرأته  
 على من جهل التحريم ويشترط البلوغ والعقل والا اختيار ويسقط بالتوبة واذا  
 جلد مرتين قتل في الثالثة **فصل** يجب قطع من سرق ربع دينار او فصاعدا  
 او قيمة من حرجه ويقطع من اليمنى الاصابع الا ربع ويترك الكف فان سرق ثانيا قطعت رجل اليسرى  
 من الكعب ويترك العقب ويجب الحسم والمداواة فان سرق ثالثا خلد في السجن فان سرق فيه  
 قتل فان قطعت اليسرى غلط المحرم قطع يمينه ولا يثبت الا بشاهدين او اقرار مرتين  
 من غير اكرامه ويجب المضادة المال على مالكه والتوبة من اخذ عناية لم يقطع بل يعزر  
 ويقطع النبات اذا اخذ الكفن والمملوك اذا قامت البينة لا اذا اقر ويسقط بالتوبة القطع  
 دون الغرم ويشترط العلم بالتحريم **فصل** المحارب ان قتل قتل وان قتل واخذ قتل  
 وصلب وان اخذ قطعت يده ورجله من خلاف وان لم يقتل ولم ياخذ فنفى من الارض  
 وان تاب قبل ان يؤخذ فلا شيء عليه ومن احرق دار قوم غرم قيمتها وقيمتها فيها  
 وقتل ومن دعى الى بدة قتل ويجب دفاع المحارب عن النفس والمومن لا عن المال  
 وان جاز **فصل** من ارتد عن فطرة وجب قتله وان تاب لم يسقط وعن ملته  
 يجب ان يستتاب فان لم يثبت قتل ولا قتل على المرأة بل تحبس وتضرب ويضيق عليها  
 ولا يحل قتل الناصب في التقية ومن سب نبيا قتل وكذا من ادعى نبوة **فصل**  
 يجب تعزير ناكح البهيمة ان لم يثبت وحده من زنا او لاط بميت وتعزير من استتم  
 بيده حتى ينزل وقتل الساحر وضرب القاص واخراج من المسجد وتعزير كل  
 من فعل محرما **كتاب القصاص** يحرم القتل ظلما والشركة فيه  
 والرضابة وكذا الضرب بغير حق وكذا قتل الانسان نفسه ولده وكذا شرب طمارة  
 الدواء لطرح الحمل ولا يجوز لاحد ان يؤذى قاتلا ويجب التوبة من القتل واقرار  
 القاتل وتسليم نفسه للقصاص او ارضاء الولي بالدية او اكثر او قتل والكفارة ويجب  
 القصاص على القاتل عمدا والدية على القاتل خطأ أشبه عبد وعلى العاقل في غيره في



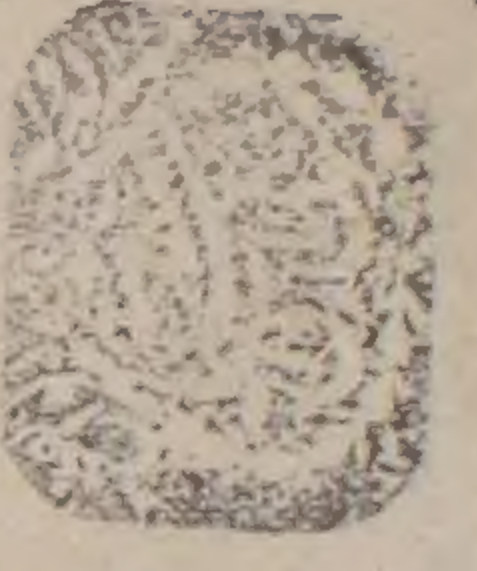
ومن امر بقتل وجب جسده حتى يموت وكذا من امسكه ليقتل فقتل فان كان  
 المأمور عبدا وجب القصاص على المولى ومن نخلص القاتل من يد المولى وجب عليه  
 احضاره والدية ولا قصاص في الدفاع ويشترط في ثبوت القصاص البلوغ والعقل  
 والا اختيار ويجب التوصل الى اتصال الدية بما امكن ويجب القصاص على الولد اذا  
 قتل الاب دون العكس ويجب رد فاضل الدية قبل القصاص اذا بقي من دية القاتل  
 شيء كما اذا قتل الرجل امرأة او رجلا رجلا ونحو ذلك دون العكس ومن قتل مملوكه وجب عليه  
 الكفارة والتوبة والتعزير والصدقة بثمنه والحبس سنة ومن قتل مملوكه غيره وجب عليه قيمته الا  
 ان تزني عن دية المحررة القصاص الا ان يعتاد ويجب القصاص على المملوك اذا قتل المحررة العكس لا قصاص  
 في قتل المسلم الذي لا مع الاعتياد ودم فاضل الدية ولا يجوز القصاص بعد العفو والصلح والرضا  
 بالدية ولا يجوز القصاص العذاب والتكثير بل يقتل بالسيف ويجب القصاص  
 على شاهد الزور اذا قتل بشهادته فان تعدد واوجب رد باقي الدية ولا يجوز القصاص  
 في عظم **فصل** يثبت القتل بالاقرار مع شروطه وبالبينة وبالقسامة خمسين  
 يمينا وخمسة وعشرين في الخطاء مع اللوث فيجب على القاتل القصاص في العمد والدية  
 في الخطاء الا ان يقبل المدعى عليه خمسين قسامة في العمد ونصفها في الخطاء  
 ولا يقبل افراد العبد على المولى ولا افراد الجاني على العاقلة **فصل** يثبت القصاص  
 بين الرجل والمرأة في الاعضاء والجراحات حتى تبلغ ثلث الدية فيجب رد  
 الفاضل وكذا ما يلقى للجاني من دية ويجب القصاص في الاعضاء والجراح عمدا  
 الا ان يعفو او يصالح او يرضى بالدية ولا يجوز القصاص في كسر اليه اذ ابرأت ولا سن  
 الصبي اذا بنت بل تجب الدية ولا يجوز في الجائفة والمنقلة والمأمومة ويجب القصاص  
 في عين الاعور اذا قلع عين انسان صحيح ويرد عليه نصف الدية وبالعكس يجب  
 القصاص في احدى عينيه مع نصف الدية لا فيهما ويجب القصاص في الطرف على  
 شاهد الزور فان بقي دية وجب رد هاتين **كتاب الديات** الواجب في دية  
 المحر المسلم الذكرا اذا قتل خطأ مائة من الابل او مائة بقرة او الف شاة او الف دينار



او عشرة آلاف درهم او مائة حلّة والواجب في دية المرأة النصف من ذلك ومن  
 قتل في الاشهر الحرم وجب عليه دية وثلاث وصوم شهرين من اشهر الحرم والواجب  
 في دية قتل الملوك قيمة الا ان تزيه عن دية الحر فلا تجب الزيادة والملوك القاتل  
 يجب على مولاة دفعه الى الولي يستخذه او يقتله او دفع قيمته فان اعتقه صح وجب  
 على مولاة دفع الدية والواجب في دية الذمي ثمان مائة درهم فان اعتاد القاتل دية  
 المسلم وكذا اوله الزنا وفي دية جنين الذمية عشرة قيمتها وكذا جنين البهيمة وفي دية  
 الخنثى المشكل نصف الديتين ودية النطفة عشرون دينار والعلقه اربعون والضعف  
 سنون والعظم ثمانون واذا تم فبأتم واذا لم يتم فبالحرج فدية تامة ودية قتل  
 الناصب بغية اذن الامام شاة **فصل** يجب ضمان الدية بمباشرة الجناية مع الانفراد  
 والشركة واذا غرق طفل فشهد اثنان على ثلثة انهم غرقوه وشهد الثلثة على  
 اثنين وجب ثلثة اخماس الدية على الاثنين وخمسان على الثلثة ومن حفر بئر في  
 طريق او غير ملكه وجب عليه ضمان ما يقع فيها ومن وضع شيئاً في الطريق يضربه وجب  
 عليه ضمان ما يتلف بسببه وكذا اسباب مع التفریط **فصل** كل عضو الجسد  
 منه اثنان يجب فيهما الدية وفي احدهما نصف الدية الا الشفتين والاثنين ففي الشفة  
 السفلى ستة آلاف درهم وفي العليا اربعة الاف لان السفلى تمسك الماء مثلها الخصى  
 اليسرى لا محل للمز وفي كسر الصلب الدية وفي جنين الامه قبل الوضع نصف عشر  
 قيمتها وبعدها عشرها ودية قطع راس الميت مائة دينار يتصدق بها عنه في الجراحات  
 بحسبها وفي عين الاعور الدية وفي شعر المرأة مهرها ان بنت والا فالدية وفي ازالة  
 البكارة بغية حق مهرها وفي عضو الاشل ثلث دية وكذا اللسان الاخرس وذكر الخصى  
 وانثياه وفي كل فقه ثلث وفي ذكر الصبي الدية وكذا ذكر العنين وفي سن الصبي الارش  
 الا القصاص وفي الحية الدية فان نبتت قتلث وفي شعر الراس الدية اذ لم ينبت  
 وفي الاسنان الدية وتقسيم على ثمانية وعشرين ستة عشر في المواخير في كل واحد  
 خمسة وعشرون دينار واثنان عشر في المقادير في كل واحد خمسون دينار وفي

لضابط  
 على  
 هو

ن  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣





۲۹۷

۲۹۷  
۲۴۲  
۲  
۴۲۳  
۷

۲۹۷



